الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة -عين تموشنت-

من إعداد الطالبة:

بن اشنهو اكرام

تحت إشراف الدكتور :

د. جديدن لحسن

لجنة التقييم:

د. بن يحيى حسين	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د. عامر عبد الكريم	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. جديدن لحسن	جامعة عين تموشنت	مشرفا

السنة الجامعية : 2022/2021

بـــــسم الله الرحمـــان الرحيـــــــــم

﴿الرحمن علم القرآن، خلق الإنسان علمه البيان﴾

سورة الرحمن.

الدُّعَـــاء

﴿اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت، وذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتني النجاح لا تفقدني تواضعي، وإذا أ أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي.

واجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا.

وإذا أذنبوا استغفروا

وإذا أوذوا فيك صبروا.

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا﴾

شكر

كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما ،فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم

بعد رحلة بحث و جهد واجتهاد تكللت بإنجاز هاته المذكرة ،نحمد الله عز وجل

على نعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير ،كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات

الشكر و التقدير للدكتور" جديدن لحسن "

لما قدمه لي من جهدوا نصح و معرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا

البحث ، و أخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوبن دفعة

إقتصاد نقدي و بنكي و الأساتذة القائمين على عمادة و إدارة قسم علوم التسيير و التجارة

بالمركز الجامعي لعين تموشنت (بلحاج بوشعيب)

كما لا أنسى أن أتقدم بأرقى و أثمن عبارات

إلى الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي و قدموا لي المساعدات و التسهيلات و المعلومات فلهم مني كل الشكر

وكل من أسهم بشكل وفير في تشجيعي أثناء إنجاز البحث

أما الشكر الذي من النوع الخاص فأنا أتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبي ومن وقف في طريقنا و عرقل مسيرة بحثنا .

البحث بحثي ،فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة العمل و حلاوة البحث ، و لما وصلت إلى ما وصلت إليه فلهم مني كل الشكر .

إهداء

لحمد لله و بالله نستعين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبفضل الله تعالى الذي يسرني و وفقني في مواصلة مشواري الدراسي و إتمام هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى

أعظم مخلوقة في هذا الوجود إلى التي وهبتني الحياة وكانت سر وجودي و كانت مصباح دنيانا و رمز للحنان و العطاء أمي أطال الله في عمرها

إلى رمز التضحية و مثال الصمود إلى من تعب وعمل من أجلي إلى من طعم عقلي بالعلم أبي حفظه الله

إلى روح جدتي رحمها الله

إلى من تقاسمت معهم حياتي أخواتي العزيزات مريم _ نصيرة _ وإيمان.

بن اشنهو إكرام

مقدمة

مقدمة:

تعتبر البنوك أهم دعائم الحياة الاقتصادية والمحفزة لأنشطة المختلفة، من خلال جمع الموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في التمويل. كما تلعب البنوك دورا هاما في الجانب الاجتماعي بحيث تساهم في استبدال ذهنية الاكتناز من خلال تحفيز ثقافة الاستثمار وتوظيف الأموال لجني الفوائد والأرباح، كما تؤثر في كيفية استخدام عوائد الأموال.

تعمل البنوك التجارية في ظل ظروف اقتصادية تحمل على عاتقها درجات متفاوتة من المخاطر مالية وغير مالية تعيق نشاطها وتهدد أمنها واستقرارها، الوضع الذي يلزمها إعطاء هذه المسألة قدرا كبيرا من الأهمية، و القيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، والتصدي لها وكذلك تحسين كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة حيث يجب توفر نظام رقابة داخلية فعال يتوافق و المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي لمساعدتها في تحقيق الأهداف و كفاءة العمل وكذلك الالتزام بسياسة الإدارة، حماية أصول البنك ومحاولة اكتشاف ومنع الخطأ والغش.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أبرز الأنظمة التي تساهم في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية والمالية، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم مفاهيم ونماذج تساهم في تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية، وتجعله يحقق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الاقتصادية والمالية. ولإدارة المخاطر البنكية بفعالية وجب وجود نظام للرقابة الداخلية في البنوك يسمح بضبط وتنظيم مختلف العمليات الجارية في البنك.

جراء التطور الاقتصادي فرضت من جهة رغبة البنك بالبقاء و الاستمرار و توسيع حصته السوقية ومن جهة أخرى قوانين البنك المركزي على البنوك تبني نظام رقابة داخلي يساهم في حمايتها و تقييم أدائها و اكتشاف الانحرافات و تصحيحها و هدا بإسقاطها على جملة من المعايير و القوانين المعمول بها محليا ودوليا ، بغرض التقليل من المخاطر التي تتعرض لها في ظل التغيرات في هدا القطاع وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2007 ازداد اهتمام ووعي أصحاب المصلحة (Stakeholders) نتيجة المخاطر التي تصيب البنوك ومشكلة الوكالة بالإضافة إلى التخلف عن السداد.

رغم التغيرات الحاصلة مازالت البنوك التجارية الجزائرية تسعى على اكتساب نظام رقابة داخلية فعال، هذا كون أنظمة الرقابة الداخلية بها لا ترقى إلى المستويات المطلوبة، لاسيما على مستوى البنك الوطني الجزائري، وهذا ما تحاول السلطات الجزائرية العمل عليه لتحسينه حيث كرست جهدها بإدخال إصلاحات عديدة على مستوى القطاع البنكي خلال السنوات الماضية.

قصد مواكبة التطورات الاقتصادية عرفت الجزائر عدة إصلاحات في القطاع البنكي تمثل في ظهور العديد من التشريعات و القوانين و خاصة بعد ظهور قانون النقد و القرض (90-10) ، حيث أتت بقوانين و تنظيمات ومعايير التي تنظم سير القطاع ككل و إعطاءه نفس جديد يرقى بالاقتصاد الوطني إلى مواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي .

لنجاح نظام الرقابة الداخلية يجب على الإدارة انتهاج مجموعة من الأساليب التي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى و خاصة إدا تعلق الأمر بالمؤسسات البنكية والمالية ، التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية لما تقوم به من دور هام في الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية ، وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية ، المحاسبية ، المالية و تنظيم العلاقات بين الموظفين ، لضمان استقرار النظام البنكي بصفة خاصة و النظام الاقتصادي بصفة عامة .

على ضوء ما سبق نأتي لطرح التساؤل الرئيسي كالتالي:

ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية ؟

لكي تتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماهية الرقابة الداخلية و ما هي أهدافها ؟
- ✓ ما هي أهم المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التجارية و أهم الخطوات الحد منها ؟
- ✓ كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية ؟
- ✓ ما هو الواقع التطبيقي للرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية للحد من المخاطر التي تتعرض لها ؟

الفرضيات :

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم اعتماد الفرضيات التالية :

- يحيط بالنشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي تحد من ربحيته .
- تهدف الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بمختلف أنواعها إلى المحافظة على أصول البنك .
- يؤذي تعزيز الرقابة الداخلية إلى تقليل المخاطر المصرفية في البنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت .

– يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت على عدة أساليب للتخفيف من المخاطر المصرفية وإدارتها من بينها نظام الرقابة الداخلية .

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية :

– يعتبر الموضوع محل البحث مرتبط بالتخصص الذي ندرس فيه .

– الأهمية البالغة للرقابة الداخلية في مجال العمل المصرفي .

– الرغبة الشخصية في التعرف أكثر على أبجديات النشاط المصرفي .

– المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية و استفادة الطلبة من الموضوع .

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة لإسهامها في إثراء المكتبة بموضوع الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ، وذلك من خلال القيام بدراسة نظرية و إسقاطها ميدانيا على المجمع الجهوي للاستغلال ببنك الفلاحة و التنمية الريفية عين تموشنت ، و إبراز فعالية و دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية المحتملة التي تقلل من مكاسب و فرص البنك .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ محاولة إعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية في المصارف من خلال إبراز مفهومها واهم مقوماتها و أدواتها .
- ✓ التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية .
- ✓ التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في التقليل حجم المخاطر المحتملة في البنوك التجارية

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة :

- ✓ **المنهج المتبع :**

من أجل ضمان تسلسل الأفكار و للإجابة على إشكالية البحث و التحقق من صحة الفرضيات ثم إتباع المنهج التالي :

- ✓ **الجانب النظري** : تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بعناصر الدراسة في البنوك التجارية الممثلة في الرقابة الداخلية و المخاطر المصرفية .
- ✓ **الجانب التطبيقي** : لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ثم اعتماد المنهج التحليلي و ذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بنشاط البنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت باستعمال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية الذي يساعد على تحليل المعطيات للوصول إلى نتائج التي من خلالها يمكن تفسيره .

الأدوات المستخدمة :

بالاعتماد على المراجع المتوفرة و المتمثلة في الكتب و المذكرات المجلات الملتقيات العلمية المواقع الإلكترونية الوثائق المجمعة وهذا قصد إثراء الموضوع .

هيكل الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين الفصل الأول تقديم البعد النظري لمساهمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية حيث قسم إلى مبحثين المبحث الأول تناول مجموعة من مفاهيم حول الرقابة الداخلية و المخاطر البنكية أما المبحث الثاني فقد تناول دور نظام الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر و الفصل الثاني تمثل في الجانب التطبيقي و قسم إلى مبحثين الأول يتضمن الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية عين تموشنت سوف نتطرق في هذا المبحث عموميات حول بنك الفلاحة أما المبحث الثاني نخصصه لمعالجة و تحليل نتائج الاستبيان و اختيار الفرضيات.

الدراسات السابقة :

في الآونة الأخيرة ازداد النقاش والجدل حول دور نظام الرقابة الداخلية للكبح من المخاطر البنكية نظرا للأزمات المالية المتكررة مما ألزم على الدول تبني سياسيات وإجراءات صارمة من أجل الوقاية من المخاطر. وفي هذا الإطار سوف نستعرض بعض المقالات والكتب و مذكرات التخرج التي تتناول العلاقة بين إستراتيجية المراقبة البنكية والمخاطر البنكية :

- ❖ **المقالات :**

- دراسة (Umar & Dikko, 2018) بعنوان [1] The effect of internal control on performance of commercial banks لدولة نيجيريا باستعمال تقنية (SPSS) لمجموعة متكونة من 382 استبيان موزعة على موظفي البنك في مجال التسويق والعمليات .أظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين المكونات الأربعة للداخلية الرقابة (بيئة الرقابة ، وأنشطة الرقابة ، والرصد وتقييم المخاطر) مع أداء البنك . كما أوصت الدراسة بأن البحث في المستقبل بإضافة متغيرات إضافية أخرى مثل ثقافة المخاطر وحوكمة الشركات بطريقة مماثلة.

- دراسة (Tuan N. , 2016) بعنوان [2] Studying the Impact of Internal Control on Performance and Risks of Commercial Banks لدولة فيتنام خلال الفترة 2013-2015 باستخدام نموذج Cronbach Alpha و EFA والارتباط وانحدار OLS كطرق كمية .تم جمع الإحصائيات من التقارير المالية التجارية . تظهر النتائج أن بعض مكونات IC تؤثر على أداء ومخاطر البنوك التجارية الفيتنامية.

- دراسة (Hayali & al., 2012) بعنوان [3] "Importance of internal control system in banking sector: Evidence from Turkey." لعينة متكونة من 15 بنك تركيا و03 بنوك دولية باستعمال طريقة التحليل للتقارير السنوية لكل البنوك محل الدراسة ومقارنتها واستخدام أسلوب البحث النوعي تظهر النتائج الى أن أنشطة الرقابة الداخلية للبنوك تتكيف مع المعايير الدولية في تركيا وأن إجراءات الرقابة الفعالة موجودة في النظام المصرفي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن آليات الرقابة الداخلية الفعالة لها تأثير كبير على النظرة القوية والمستقرة للقطاع المصرفي التركي.

- دراسة (Akwaa, Sekyi, & al, 2017) بعنوان [4] "Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe." . لعينة متكونة من 91 بنكا لـ 23 دولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من 2008-2014 باستخدام تقنية بيانات بازل . خلصت الدراسة إلى أن

---

[1] Umar, H., & Dikko, M. U. (2018). The effect of internal control on performance of commercial banks in Nigeria. International Journal of Management Research, 8(6), 13-32.

[2] Tuan, N. (2016). Studying the Impact of Internal Control on Performance and Risks of Vietnam Commercial Banks. International Research Journal of Finance and Economics, (151).

[3] Hayali, Ayşe, et al. "Importance of internal control system in banking sector: Evidence from Turkey." Conference Proceedings of the Finance and Economics Conference. 2012.

[4] Akwaa Sekyi, Ellis Kofi, and Jordi Moreno Gené. "Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe." *Intangible Capital*, 2017, vol. 13, num. 1, p. 25-50 (2017).

هناك مخاطر ائتمانية عالية على الرغم من الإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل البنك المركزي الأوروبي و بعد إجراء اختبار Hausman إلى أن نموذج الآثار الفردية هو النموذج المناسب لهده الدراسة مما يفسر أن نظام الرقابة الداخلية يتوقف على كيانات فردية لكل دولة قد تساهم اما بالتقليل من المخاطر أو الزيادة فيها بالإضافة إلى تأكيد مشكلة الوكالة بسبب العلاقة الايجابية مع مخاطر الائتمان .

- دراسة (قورين و آخرون، 2020)[1] بعنوان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية ، دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر ، العينة متكونة من 14 بنك عمومي و6 بنوك خاصة باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال توزيع الاستبيانات على جميع البنوك ، أسفرت النتائج الى أن السياسات والإجراءات المتبعة بشكل فعال تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة سواء في البنوك العمومية أو الخاصة بالإضافة إلى أن الآليات المتبعة في إدارة المخاطر تمكننا من التنبؤ من المخاطر المستقبلية وتعمل على التقليل منها .

- دراسة (Salhi & Younes, 2012)[2] بعنوان "Effect of internal banking mechanisms of governance on the risk taking by the Tunisian banks." لعينة متكونة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 2002-2009 باستخدام تقنية بيانات بازل . تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين حجم رأس المال وحجم البنك على المخاطر البنكية بالإضافة إلى أن البنوك التونسية المملوكة من طرف الأجانب أقل مخاطر من البنوك المحلية مما يدل على أن تسيير الإدارة من طرف الأجانب أكثر ناجعة و كما أن كل ما كان عدد مجلس الإدارة أقل كلما قلت المخاطر، تفيد الدراسة إلى إدراج العديد بالقيود لها علاقة بالدراسة من أجل تحليلات أفضل .

- دراسة (Akwaa-Sekyi & al, 2016) [3] بعنوان "Effect of internal controls on credit risk among listed Spanish banks." باستخدام بيانات من موقع Bankscope خلال الفترة 2003-2004 باستخدام تقنية المربعات الصغرى المعممة . تشير النتائج الى أن أنظمة الرقابة الداخلية موجودة ولكن لا يمكن ضمان فعاليتها. هذا يعرض البنوك المدرجة في إسبانيا لحالات التخلف عن السداد.

---

[1] حاج قويدر، قورين، وآخرون (2020) دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية- دراسة حالة البنوك المعتمدة في الجزائر (مع الإشارة للنماذج الدولية)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12 ،العدد 01 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

[2] Salhi, Bassem, and Younes Boujelbene. "Effect of internal banking mechanisms of governance on the risk taking by the Tunisian banks." International Journal of Economics, Finance and Management 1.1 (2012).

[3] Akwaa-Sekyi, Ellis Kofi, and Jordi Moreno Gené. "Effect of internal controls on credit risk among listed Spanish banks." *Intangible Capital* 12.1 (2016): 357-389.

كما أن هناك تأثير كبير للرقابة الداخلية على مخاطر الائتمان. و يعد عدم الإفصاح عن للرقابة الداخلية عاملا مساهما في عدم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية. ومع ذلك تؤكد الدراسة عن مشكل الوكالة البنوك الإسبانية.

❖ **المذكرات :**

- عفان نفيسة ، مذكرة ماستر بعنوان أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي ، جامعة ورقلة ، 2012 –2013 وأهم النتائج التي خرجت بها المذكرة تتمثل في :

✓ لنظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة داخل المؤسسة المصرفية لضمانها دقة وسلامة بياناتها وحماية هذه أصولها من

مختلف عمليات الغش و التلاعب وهدا ما يجعل منه نظاما أساسيا بالبنوك و المؤسسات المالية لحماية وقوعها في المخاطر. حيث ترتكز الدراسة السابقة على مفهوم الرقابة الداخلية و تقييم الأداء في البنوك التجارية، أما الإضافة التي تتميز بها هذه إعطاء مفهوم أوسع عن الرقابة الداخلية و كيفية الحد من المخاطر المصرفية التي تحيط بالنشاط المصرفي.

- حفيان جهاد : ''إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية '' ، دراسة إستبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة السنة 2012 . تتمحور إشكالية بحثها في :

كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ؟ ، حيث تناولت دور و نشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية ، و التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

- ليندا دواس (2012) ، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري . تنحصر أهم أهداف دراستها في ما يلي :

✓ دراسة نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي و أهم الأسس التي يعتمدها في أداء المهام الموكلة إليه ،

✓ دراسة النظام المحاسبي و علاقته بنظام الرقابة الداخلية ،

- ✓ دراسة أهم معايير المراجعة الدولية التي تخص الرقابة الداخلية في القطاع البنكي و ما تتضمنه من إرشادات و تعليمات تمس صلب العمل الرقابي في القطاع البنكي.

تمثل أهم ما توصلت إليه في دراستها تذكر ما يلي :

- ✓ قصر فترة المراجعة في البنك و المتمثلة في مراجعة كافة أعمال السنة في أسبوع،
- ✓ عدم توافق المعايير الدولية للرقابة الداخلية و المعايير المعمول بها في القطاع البنكي الجزائري و عدم الالتزام بتطبيقها .

فيما يخص المقترحات المقدمة من طرف هذه الدراسة نذكر:

- ✓ بما أن أنظمة الرقابة الداخلية تتبع معايير المراجعة الدولية في أثناء قيامها بعملها ، لذلك لابد من دعمها كي تتوسع في هذا المجال و ذلك ضمانا لحسن سير أدائها .
- ✓ إن نظام الرقابة الداخلية الفعال المقترن بمعايير المراجعة الدولية يفيد المراجع في أعراض التخطيط و الرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة لذلك يجب على المراجع أن يراعي مدى التزام نظام الرقابة الداخلية بهذه المعايير في أثناء قيامه بتأدية مهامه .

- ▪ دراسة احمد يونس أعرج 2014 : بعنوان اثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة على الأداء و التشغيلي دراسة حالة على بنك لبنان و مهجر قي الأردن ، و قد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر و الضوابط الرقابية على بنك لبنان و مهجر ، وما قد يحدثه هذا النظام من تغيرات الأداء مالي و تشغيله للبنك و قد توصل الباحث إلى نتائج التالية :

- ✓ يجب نظام التقييم الذاتي و المخاطر و الضوابط الرقابية البنك الكثير من المخاطر التي قد تحدث في الوقت الحالي أو المستقبل ،
- ✓ تطبيق نظام تقييم الذاتي للمخاطر و ضوابط الرقابية في ضبط المخاطر و السيطرة عليها في بنك لبنان و مهجر .

- ▪ أيمن زيد : " إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل " ، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائرية القرض الشعبي الجزائري و المجموعة العربية المصرفية الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، السنة 2013 ،تتمحور إشكالية بحثه في :

هل يمكن أن يؤدي اعتماد البنوك الجزائرية على معايير لجنة بازل إلى تقليل من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها ، وهذا في ظل المتغيرات المصرفية المعاصرة ؟ ، و تطرق الباحث إلى دراسة منهجية ، للتعرف على معايير لجنة بازل التي تعمل على تقليل المخاطر الائتمانية من جهة، و إسقاطها على واقع بعض المصارف الجزائرية .

- بوطورة فضيلة : " دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك " دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،التجارية العاملة بولاية التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية حيث برزت إشكالية دراستها كالأتي :

ماهية آليات دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابية الداخلية ؟ و ما مدى فعالية و سلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك ؟ ، حيث أن هذه الدراسة توضح معالم و محددات نظام الرقابة الداخلية ، و أساليب الرقابة الإدارية و المحاسبية ، كما تبين قواعد الحذر و الرقابة وفق المعايير الدولية.

- دراسة مشتهى ،2015، بعنوان "تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO و إثر ذلك على أداء وقيمة الشركة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار (COSO) " committee of sponsoring organization"، واثر ذلك على أداء و قيمة الشركة .

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة المتمثلة في (40) شركة مساهمة عامة مدرجة ببورصة فلسطين خلال عام 2013 ،كما تم استخدام اختبار ONE SAMPLE T– Test وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Régression لاختبار الفرضيات .

و قد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تنسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة ، كما أظهرت النتائج أيضا وجود اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطار(COSO) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة بورصة فلسطين والتي تشمل العائد الأصول و العائد على المبيعات ، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفقا

لإطار (COSO) على قيمة الشركة المقاسة من خلال مؤشر Tobin ‘s Q ونسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية للسهم .

الفصل الأول:

دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية –دراسة نظرية–

تمهيد:

تكتسي الرقابة الداخلية أهمية بالغة والتي تتجلى من خلال الدور الهام الذي تؤذيه في الحفاظ على حقوق و مصالح المودعين و المساهمين و المدخرين و العاملين فيها ، فهي تعتبر احد الأنظمة التسييرية للتحكم في نشاط البنك من الأدوات و الإجراءات وفق خطوات منتظمة من طرف الإدارة و الأفراد ، والتي يعتمد عليها في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة من اجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و القدرة على مواجهة المخاطر و الحد منها

و تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الإطار النظري للرقابة الداخلية و المخاطر البنكية

المبحث الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد المخاطر

المبحث الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية .

إن الرقابة الداخلية عملية مستمرة متكونة من مجموعة عوامل متفاعلة مع بعضها البعض حيث تضمن إمكانية الثقة في إعداد التقارير المالية. و الالتزام بالقوانين و السياسات الداخلية التي تعتمد عليها المصارف في الحفاظ على التوازن بين الوسائل و الجهود و الأهداف و النتائج بقصد الحد من المخاطر البنكية .

المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية:

أدى تطور في مفهوم أهداف الرقابة الداخلية الناتج عن التقدم التكنولوجي في آليات العمل المستخدمة في بيئة الأعمال و لتحقيق الرقابة سليمة يجب التطرق إلى معرفة مبادئ ووسائل الرقابة الداخلية

الفرع الأول : تعريف الرقابة الداخلية و أهدافها

انه من الصعب الفصل بين تاريخ تطور الرقابة الداخلية و تطور مفهومها في القرون الوسطى عندما كانت الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم بحوزة مالك واحد ،كان من السهل عليها ضبط الرقابة الداخلية من جميع أنواعها وأثناء هده الفترة ضمن تلك الظروف لم تكن هناك الحاجة لإجراء رقابة داخلية لأن أصحاب المنشأة كانوا يجمعون بين الملكية و إدارة المنشأة(سمير احمد ،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية ،دار الميسرة لطباعة و النشر 2009 ،ص 09).

وبدون وجود تصنيف للرقابة يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية حماية أصولها لأن الرقابة الداخلية الفعالة توفر حماية كبيرة للمنشأة فهي تعتمد بدرجة كبيرة على متانة وقوة واستمرارية المنشاة ،و مع ظهور الثورة الصناعية ظهر بما يسمى بالوحدات الاقتصادية الكبرى كشركات المساهمة فتعد على المساهمين مباشرة على أعمال الشركات و القيام بإدارتها و نظرا لكثرتهم أدى بهم إلى إسناد عملية الإدارة إلى أشخاص آخرين أو توكيل شخص على إدارة المجلس و دلك بفرض الرقابة الداخلية ،و هنا أصبحت ضرورة الرقابة على أعمال الإدارة و تحقيق من البيانات المقدمة من طرف الإدارة و من هده البيانات الخاضعة للرقابة نذكر مايلي:

- ❖ بيان نتائج أعمال مجلس الإدارة .
- ❖ بيان نتيجة الأرباح المستخدمة في نهاية الدورة المالية .
- ❖ تحقق من عناصر المركز المالي من الأصول و الالتزامات .

وللرقابة الداخلية مجموع من النظم المالية و الغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد :

–تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة و سليمة.

–التأكد من الالتزامات . (احمد محمد مخلوق ، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ، مذكرة ماجستر في علوم التيسير ، تخصص نقود مالية ،تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر 2006 –2007ص66) .

ونتيجة لهده التطورات عرفت الرقابة الداخلية عدة تعاريف منها:

–تعرف الرقابة الداخلية على أنها "عملية تتأثر بمجلس الإدارة و الأفراد الآخرين في الشركة ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بشان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية ، إمكانية الاعتماد على عملية إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين و اللوائح ذات الصلة "(محمد سمير احمد، مرجع سبق ذكره ص 11)

–وعلى حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFACالتي وضعت المعايير الدولية للمراجعة IAGفإن نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية و مجموع الطرق و الإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال(عامر حاج دحو،تقدير مخاطر الرقابة الداخلية كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الحقيقة ، مجلة الحقيقة ، العديد 42 ص 662)

–و يشير تعريف COSO بوضوح إلى أن الرقابة الداخلية هي مسؤولية تصميمها وتطورها يقع على عاتق مجلس الإدارة و غدارة الشركة و المشاركين آخرين ،و ذلك بهدف تزويد الإدارة بتأمين معقول إلى كفاءة وفعالية العمليات و ملائمة التقارير المالية و الالتزام بالتعليمات و القوانين و دلك للتأكد من الوصول إلى الأهداف المسطرة(سامر حلبة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة ، الطبعة 2 ص 43)

–ومن خلال هده التعريفات يمكن تقديم تعريف شامل "يقصد بالرقابة الداخلية كل وسائل و الإجراءات و توجيهات التي تستخدمها المنشاة لحماية أصولها و موجوداتها و للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية و الإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة و تحقيق الفعالية و الأهداف و الغايات المرجو الوصول إليها و يمكن أن تكون الرقابة وقائية أو توجيهية وأن تعمل على تحوي الأمور و منه فإن للرقابة الداخلية العديد من الأهداف وتتمثل في :

1/حماية أصول المؤسسة : لابد أن يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة و هدا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية (المخزون التتبتات المعدات و الأدوات) بل لابد أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى والمتمثلة في :

–الحفاظ على المعلومات السرية (الأمانة المهنية) .

–العنصر البشري وذلك بتقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض إليها .

–صورة المؤسسة اتجاه محيطها الخارجي أي شهرة مؤسسة التي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ كسرقة أو إهمال راجع إلى الإدارة و التحكم السيئ بالعمليات التي تقوم بها .

2/ ضمان صحة و دقة المعلومات : أن نظام المعلومات يوفر بيانات تستخدم في اتخاذ القرارات وتقيد نظام الرقابة الداخلية كما تستخدم أيضا في الوفاء بمتطلبات الخارجية ولدلك يجب على المراجعين الداخلين اختيار نظام المعلومات إدا كانت :

–سجلات المالية و العمليات و التقارير تعكس معلومات دقيقة في الوقت المناسب سبب للتأكد من أن العمليات قد تمت وفقا لتصريح محدد من الإدارة ،و أن القوائم المالية أعدت وفقا للقواعد المتعارف عليها الرقابة على التقارير و سجلات الكافية و ذات فعالية (محمد سمير احمد ، مرجع ذكره ، ص14)

3 /الامتثال للقواعد و الإجراءات:

إن الإدارة مسؤولة عن إنشاء، تصميم نظام رقابة فعال وذلك بالتأكيد من أن تنفيذ الأنشطة مطابق مع قواعد و سياسات و الإجراءات التي حددتها و دلك بمنع أي انحرافا غير مرغوب فيه عن القواعد و الأهداف التي حددتها الإدارة .

4 /الارتقاء الكفاءة الإنتاجية : تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في الارتقاء بكفاءة الإنتاجية :

–رقابة عناصر الإنتاج (آلات و معدات والموارد و الأجهزة ....).

–متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن نظام الخاص بالمشروع .

–تقييم نتائج عملية الإنتاجية ومدى تحقيق أهدافها عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط و نصنفه عامة أن الكفاءة الإنتاجية تعني تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات و المخرجات و كيفية تشغيلهم .

الشكل رقم (01–01) : إرتقاء الكفاءة الإنتاجية

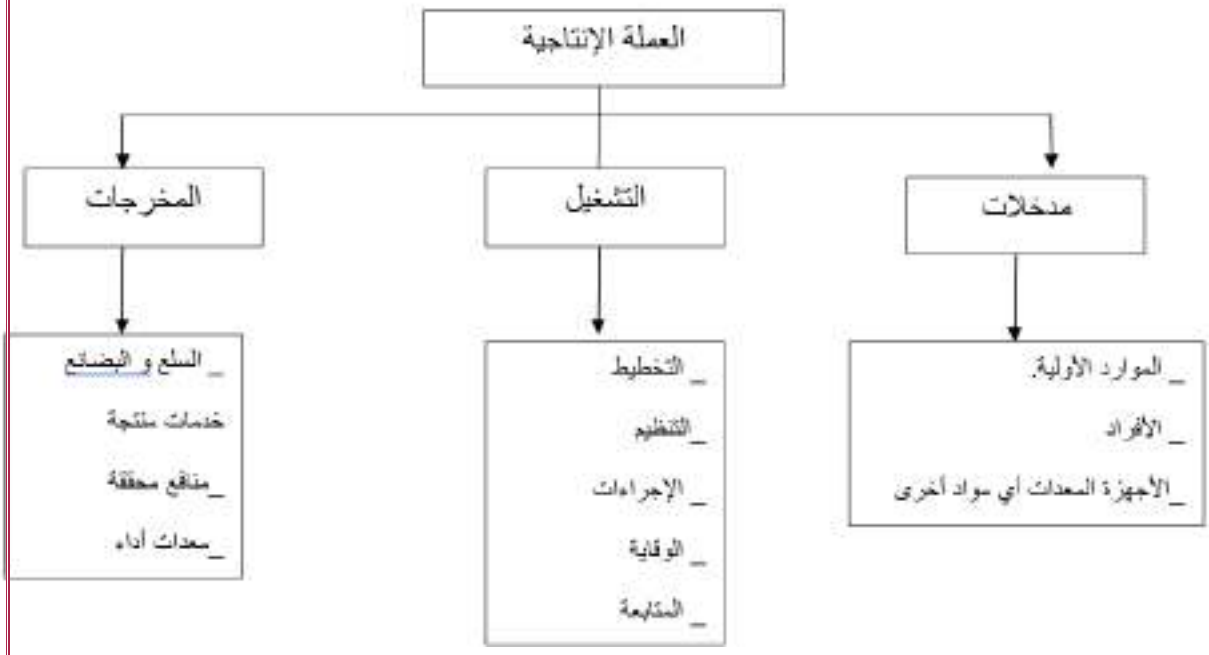

المصدر: عبد الفتاح محمد الفتحن وفتحي رزق السوافيري الرقابة و المراجعة الداخلية ،الدار الجامعة ،2004 ص 144

5- الالتزام بالسياسات الإدارية أن أهداف المؤسسة تكمن في أنها مجموعة من الخطط و الإجراءات المتكاملة التي تقوم بتغطية كافة جوانب المؤسسة وبدلك تصدر الإدارة قرارات وتعليمات توجهها إلى منفذي العمليات عبر مستويات الإدارية، وسواء كانت هده القرارات كتابية أم شفوية فإنها تخضع إلى عملية تعديل بما قد يؤدي إلى عدم الفهم قصد الصحيح منها من جانب منفذين الأمر الذي يستوجب أن تكون هده التعليمات إدارية واضحة لا تحتمل التأويل حيث يمكن تنفيذها والتقيد بها مما يسمح أن درجة إستعاب السياسات و الإجراءات الإدارية مبرمجة في قرارات وتعليمات ، والتمسك بها وتطبيقها تنعكس على مدى تحقيق أهداف المؤسسة .

ويرتبط تحديد مسؤوليات بوضع إجراءات الواجب إتباعها ويرافق تحديد مسؤوليات تفويض سلطات بما يناسب وحجم مسؤوليات مما يستدعي وجود أخصائيين و خبراء حسب نشاط المؤسسة ودلك بتوضيح خطوط بشكل أكثر تفصيلا حتى لا يحدث تداخل أو تضارب أو تكرار العمل الذي يؤدي إلى عدم الالتزام اختلال في توازن سياسات مبرمجة من قبل الإدارات و الأقسام التنفيذية المختلفة .

و من هدا نلخص أهداف الرقابة الداخلية في الشكل التالي

الشكل رقم (01-02) :أهداف الرقابة الداخلية

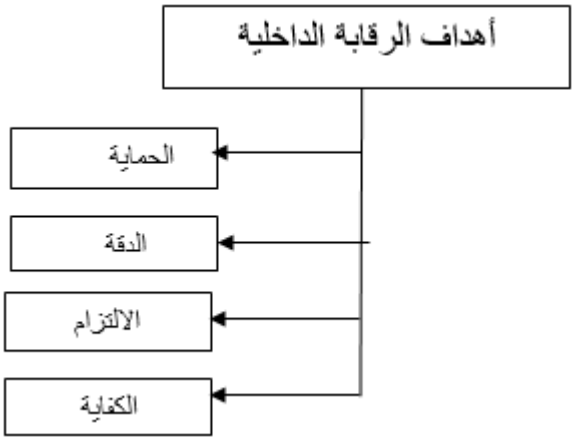

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: مبادئ تطبيق نظام الرقابة الداخلية :

أصدرت لجنة بازل إطار عاما يضم مجموعة من المبادئ لتطبيق الرقابة الداخلية على النحو التالي :

(محمد يوتيننا لمراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ديوان المطبوعات الجامعية،للطبعة الثالثة، 2008 ص40)

–المبدأ الأول هيكل الرقابة :

إن مسؤولية مجلس الإدارة في وضع إستراتيجيات و السياسات المهمة تقتصر على فهم الخطر الذي يهدد المنشأة كما يجب على مجلس الإدارة تحديد الخطر ومعاينته ودلك بوضع خلية عملية تنبئ بالخطر و التأكد أن الإدارة العليا تقوم بمراقبة كفاءة نظام الرقابة الداخلية .

–المبدأ الثاني : علاقة الإدارة العليا بالرقابة الداخلية

تقوم الإدارة العليا بتنفيذ الإستراتيجيات و السياسات التي تم تحديدها من طرف مجلس الإدارة و تطوير العمليات و مراقبة الخطر و محافظة على هيكل المنشأة المتمثل في المسؤوليات و السلطات و التأكد من تفويض السلطة وتحديد سياسة مناسبة لنظام الرقابة الداخلية و مراقبة مدى كفاءة وفعالية هدا نظام.

المبدأ الثالث :الإدارة العليا و تحديد المعايير الأخلاقية لممارسة الرقابة الداخلية

تختص الإدارة العليا ومجلس الإدارة في تحديد المعايير الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المراجعون (إبداء النظم الإرشاد عدم تصيد الأخطاء روح المبادرة عدم الشك وأساء الظن) بالإضافة إلى وجوب تحديد

وإنشاء سياسة فلسفية للرقابة الداخلية داخل المنشأة أي توضيح و توعية العاملين على مدى أهمية تطبيق عملية الرقابة الداخلية.

المبدأ الرابع :نظام الرقابة الداخلية و تقييم المخاطر لتحقيق أهداف المنشأة

يقوم نظام الرقابة الداخلية الفعال على مساهمة في إدراك طبيعة المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة من جهة وفي تحقيق أهدافها من جهة أخرى والعمل على تقسيمها .

المبدأ الخامس: الرقابة الداخلية نشاط مستمر

يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال تصميم هيكل رقابي يضم جميع مستويات العمل حيث يتميز هدا النظام بمستوى عالي من الرقابة في مختلف أقسام العمل كما يجب أن تنفد أنشطة الرقابة بصورة واضحة و تكون جزء متكاملا من الأنشطة اليومية في المنشأة .

المبدأ السادس : الرقابة الداخلية وأهمية تقسيم العمل

إن الفصل بين مختلف الوظائف أمر ضروري لتحقيق رقابة داخلية فعالة .

المبدأ السابع: الرقابة الداخلية ونظام المعلومات الفعال

للقيام بنظام رقابي داخلي سليم يجب توفير قدر كافي وشامل من البيانات المالية و تطابقها مع العمليات كما يجب توفير معلومات عن السوق الخارجي والأحداث التي تساعدنا في اتخاذ القرارات المناسبة و دلك عن طريق تقديم معلومات موثقة في الوقت المناسب بشكل صريح وشفاف في جميع ميادين المنشاة ودلك لغرض الحماية و الوقاية من الخطر.

المبدأ الثامن:نظام الرقابة الداخلية و قنوات الاتصال

إن توفير قنوات الاتصال فعالة تساعد في التأكد من أن جميع العاملين لديهم الفهم الكامل للمسؤوليات والسياسات والإجراءات اللازمة لأداء العمل حيث يتم توصيل المعلومات اللازمة للشخص المناسب في الوقت المناسب .

المبدأ التاسع:علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية

لتحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعال يجب أن تتم مراجعتها بشكل دوري ومستمر ودلك يستلزم إدارة مراجعة داخلية فعالة تعمل على تحديد الخطر كجزء من الأنشطة اليومية حتى يتم تقييمه بصورة دورية و تنفيذ الرقابة الداخلية على هده الأنشطة .

المبدأ العاشر :توجيه تقارير المراجعة الداخلية

من الضروري توجيه تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة ا وإلى لجنة المراجعة لضمان استقلالية هده الإدارة كما يوجه تقارير أخرى إلى الإدارة العليا .

يمكن معرفة أهمية الرقابة في حالة غيابها وما يترتب عليها من خلال: (علي الشريف ،مرجع السابق، ص 366)

- ✓ استخدام المفرط للموارد المادية .
- ✓ عدم الكفاءة في استغلال الوقت .
- ✓ البطء في تنفيذ الإجراءات والأعمال.
- ✓ –تدني الإنتاجية .
- ✓ –تفاقم المشكلات.

–عدم الوصول إلى الأهداف ومن ثم صعوبة الحكم على فاعلية المنظمة و استمرار نشاطها .

الفرع الثالث : وسائل الرقابة الداخلية و أنواعها

للرقابة الداخلية عدة وسائل تتمثل في : (محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ن الإطار النظري والممارسة التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2006 ص88–86) .

1– التنظيمية أجمعت التعاريف السابقة علي ضرورة بناء خطة تنظيمية محكمة تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ ومحاولة توجيهها بما يخدم المصلحة العامة للمؤسسة وعلى الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل و بالرغم من أن الاستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلى أن عمل جميع المذريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات و في الأخير نقول يجب أن تكون عناصر أساسية حتى تكون هناك خطة تنظيمية محكمة وتتمثل في :

- ✓ –تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة .
- ✓ –تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة و مختلف الإجراءات مع إبراز علاقات تسلسلية و مهنية من مختلف الأنشطة

- ✓ –تحديد مسؤوليات بنسبة لكل نشاط .
- ✓ –تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بنسبة لكل شخص إلى أن مساهمة هده الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية عبر النقاط التالية :
- ✓ –البحث عن فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية .
- ✓ –وجود وحدات قياس ممكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء فيوقت إحصائي أو مالي
- ✓ –حماية الأصول من خلال تقسيم العمل المهني .

2 –**الطرق و الإجراءات** :أن فهم وتطبيق الطرق و الإجراءات يساعد الأصول للعمل بكفاءة و الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة إدا تشمل الطرق على طريقة الاستغلال الإنتاج التسويق تأدية الخدمات و كل ما يخص الإدارة بالإضافة إلى الطرق المستعملة في المديريات المختلفة الآخر سواء عن طريق استعمال الوثائق أو تنفيذ الأعمال التي غير دلك.

من الطرق المستعملة كما تعد المؤسسة بوضع بعض الإجراءات التي توضع النقاط الغامضة تحسين أداء المؤسسة وتمكينها من تحقيق أهدافها المرسومة

3 – **المقاييس المختلفة** :لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافها تستعمل مقاييس لإنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

–درجة المصداقية معلومات .

–احترام الوقت المخصص، سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لغرض معلومات مطابقة .

–مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية وفي الأخير نشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية تشمل ثلاث أنواع :

1–الرقابة الإدارية تهتم الرقابة الإدارية أساسا بتحقيق اكبر كفاية ممكن من وسائل و إجراءات لضمان التزام بتنفيذ الخطط الإدارية من خلال تطبيق عدة وسائل من أهمها :

–الموازنات التكاليف المعمارية .

– التحليل الإحصائي .

–دراسة العمال أي دراسة الوقت و الحركة .

–الرقابة على الجودة .

–الرسوم البيانية و الأشكال التوضيحية و خرائط الهيكل التنظيمي للمشروع .

–برنامج تدريب العاملين .

–تقرير الأداء و الكفاءة ,

2– **الرقابة المحاسبية** :تشمل كامل الوسائل و الإجراءات التي تختص في دقة البيانات المحاسبية و الاعتماد عليها ومن هده الوسائل نشير إلى مايلي :

- نظام محاسبة سليم حيث يشمل هدا النظام على مجموعة من العناصر وهي مجموعة مستنديه مجموعة دفترية و مجموعة تعليمات المالية كدليل محاسب بالإضافة إلى مجموعة دفترية و مجموعة التعليمات المالية كدليل محاسبي بالإضافة إلى عناصر مساعدة والتي يقصد بها عادة آلية الالكترونية التي يمكن استخدامها لتحقيق المزيد من كفاءة و فعالية النظام المحاسبي
- المطابقة وهي إجراءات مطابقة بين حسابات إجمالية موجودة في دفتر أستاذ العام و بين الحسابات التفصيلية و في إجراء مطابقة أرصدة نقدية للبنوك من خلال إعداد كشوف التسويق وبدفاتر المؤسسة مع ما يرد عنها بكشوف حسابات البنوك مطابقة بين نتيجة الجرد الفعلي مع جرد الأصول مع ما هو ثابت بدفاتر و سجلات في نفس تاريخ التحليل المالي و تفسير نتائج التي تحتويها
- الضبط الداخلي يتحقق الضبط الداخلي

–تقسيم العمل

–تحديد اختصاصات و سلطات و المسؤوليات بوضوح

–الفصل بين المستويات الوظيفية المختلفة كان يتم الفصل بين الواجبات المتعلقة بالمحافظة على الأصول عن تلك التي تختص بإثباتها في سجلات وليس هناك خلاف حول مسؤولية المراجع في تقويم الوسائل و الإجراءات كل من الرقابة المحاسبية و الضبط الداخلي إذ تؤثر بما يقوم به في حكمة الشخصي على دلالة القوائم المالية .

الشكل رقم (01–03) :

أنواع الرقابة الداخلية المصدر: عبد القناع محمد الصحن فتحي رزق السوافيري، مرجع سبق دكره، 2006ص 130.

الفرع الرابع: مكونات و مقومات الرقابة الداخلية :

أولا: مكونات نظام الرقابة الداخلية: يمكن عرض مكونات الرقابة الداخلية من خلال بعض الدراسات الحديثة على النحو التالي:

نموذج الرقابة الداخلية طبقا لتقرير لجنة (COSO) تتضمن مكونات الرقابة الداخلية طبقا لتقرير لجنة (COSO) على خمسة عناصر هي :

1–**بيئة الرقابة** : تعد و تهيأ الاتجاه العام للرقابة في المنشأة و لها تأثير على شعور ووعي الموظفين بالرقابة و هي الأساس لجميع أنواع الرقابة الداخلية ،كما توضح فلسفة الإدارة و خطوط السلطة بالمسؤولية و هي تضم مجموعة من العوامل أهمها :

–سلامة و استقامة القيم (وهي تضم مجموعة من السياسات و التعليمات و المعايير الإدارية التي تؤثر على سلوك العاملين داخل المنشأة).– مشاركة أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة – فلسفة الإدارة و نظم المعلومات –هيكل المنشاة –تحديد السلطة و المسؤولية – مصادر العمالة والتدريب .

كما أشار البعض أن بيئة الرقابة تمثل المظلة التي تغطي المنشأة و تنشئ الإطار العام لتنفيذ الرقابة الداخلية و تؤكد على مدى إتباع المنشاة للمعايير الأخلاقية عن طريق وضع قائمة للسياسة و المعايير الأخلاقية بالمنشأة و توصيلها للعاملين حتى تستطيع الرقابة الداخلية أن تحقق الأهداف المطلوبة .

2–**تقييم المخاطر:** تواجه المنشأة مخاطر مختلفة من مصادر داخلية وخارجية و يجب تحديد هده المخاطر وتحليلها و معرفة الأساس اللازم لإدارتها و التنبؤ بأي مخاطر أخرى ناتجة عن التغيير في بيئة الأعمال وتختلف المخاطر وتتنوع تبعا للظروف التالية : (محمد سمير احمد "**الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية**" ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الأردن، الطبعة الأولى 2009 ص43 –42) .

– أي تغيير في بيئة العمل يمكن أن ينتج عنه تغيير في المنافسة و بالتالي ينتج عنه مخاطر مختلفة .

– يتولى المسؤولية أشخاص جدد لهم وجهة نظر مختلفة وفهم مختلف لطبيعة الرقابة الداخلية .

– أي تغيير في نظام المعلومات يمكن أن يغير الخطر المرتبط بالرقابة الداخلية .

– تغيير أو تبني نظم أو مبادئ محاسبية جديدة بما يؤثر على الخطر المرتبط بالقوائم المالية .

3 – **أنشطة الرقابة :** هي السياسات و الإجراءات التي تساعد الإدارة للاطمئنان على تنفيذ التعليمات و التوجيهات وهده الأنشطة ضرورية لتحقيق الرقابة و يتم اتخاذها لمواجهة و تخفيض خطر يعوق تحقيق أهداف المنشاة

4 –**الاتصالات والمعلومات** :يجب أن الحصول على المعلومات المناسبة و توصيلها في الوقت المناسب بالشكل المناسب حتى يتمكن الأشخاص من تنفيذ مسؤولياتهم و دلك من خلال التقارير التي هي ناتج نظام المعلومات والتي تتضمن معلومات عن تنفيذ العمليات ،و معلومات مالية، و معلومات عن مدى التطابق، و يتعامل نظام المعلومات أيضا مع الجهات الخارجية فيمدها بتقارير ذات تأثير مباشر على إتحاد القرار.

أما الاتصالات الفعالة فهي التي تتم على نطاق واسع من أعلى إلى أسفل المنشأة و يجب على كل فرد في المنشأة أن يتفهم دوره و مسؤوليته في نظام الرقابة الداخلية من خلال الإدارة العليا ، كما يجب أيضا أن يكون هناك اتصال فعال مع الجهات الخارجية مثل عملاء المنشأة الموردين و حملة الأسهم (محمد سمير احمد مرجع سابق ص43 ص 44).

5– **المراقبة** :هي عملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وتتم بصورة دورية أو مستمرة و تهدف إلى تحديد ما إدا كانت نظم أنشطة الرقابة تتم وفقا لما هو مخطط و أنها في حاجة إلى تغيير نظرا لتغيير في الظروف المحيطة من خلال دراسة نظم الرقابة الموجودة حاليا ،و تقارير المراجع الداخلي الموجهة إلى الإدارة العليا ،و لجنة المراجعة و تقارير الجهات الخارجية مثل المراجع الخارجي، و أيضا من خلال التغذية العكسية لعمليات المراجعة .

وقد أكد البعض في تقرير للجنة (CADBURY) بضرورة إعداد تقرير عن مدى فاعلية و كفاءة الرقابة الداخلية موضحا به نقاط الضعف، و أن تكون إدارة المراجعة الداخلية في وضع يمكنها من تقييم المخاطر و مراجعة نظم الرقابة الداخلية و يجب أن يحتوي التقرير على جميع أنواع الرقابة مثل الرقابة على العمليات بالإضافة إلى الرقابة المالية ،و يرفع التقرير إلى لجنة المراجعة أو الإدارة العليا (محمد سمير احمد مرجع سابق ،ص44).

ثانيا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

1 –**المقومات الإدارية و التنظيمية لنظام الرقابة الداخلية** : يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الطرق و الوسائل و التي تزيد من كفاءته و يمكن عرضها على النحو التالي :

1 –1 **هيكل تنظيمي كفء:** يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة، و الهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات و السلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وصورة واضحة ،وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع، و يجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه و يقيم أدائه باستمرار ، وضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة ،أي أن يتصف هدا الهيكل بالمرونة، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات و مسؤوليات محددة تتناسب و قدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة .

1– 2 **توافر الموظفين الأكفاء** : تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة ،والدين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم ،إذ يجب على المؤسسة أن يتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين من خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم و مهارتهم ،إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدى موظفي المؤسسة يجب التامين على المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول و حيازتها ضد خيانة الأمانة لدلك يمكن القول أن تواجد مجموعة من

الموظفين ،على درجة عالية من الكفاءة و القدرات و الثقة عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية ،و بصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، أيضا حتى وفي ظل وجود ضوابط رقابية عالية، فان ضعف قدرات الموظفين و الثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء للتغلب على هده الضوابط أن النظام الجديد للرقابة الداخلية يتطلب دائما برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية كذلك وجود نظام متكامل للحوافز على مختلف المستويات يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي .

1-3 **معايير أداء سليمة** :أن وجود هيكل كفء و عمالة مدربة و ذات قدرات و كفاءات عالية ،لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، و دلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات و الإجراءات الواجب إتحادها لتصحيح هده الانحرافات (بوطورة فضيلة،"دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك "مذكرة ماستر ،جامعة محمد بوضياف- المسيلة- ص 23-25) .

1-4 **مجموعة من السياسات و الإجراءات لحماية الأصول:** في الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية ،وجود مجموعة من السياسات و الإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول و منع تسربها أو اختلاسها ،

و تزداد أهمية هده السياسات و الإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده لا مركزي، حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات و السياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفد بها تلك السياسات الموضوعية و بصورة أخرى فان السياسة هي الهدف الذي تسعى إليه المنشاة، فقد تكون هده الإجراء فهو طريقة التنفيذ لهدا الهدف .

كل من السياسة و الإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الداخلية، إذ تتطلب حماية الأصول و منع تبديدها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام و التقارير المتداولة بينها، فقد تكون هده الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها كيفية تنفيذها.

1-5 **قسم المراجعة الداخلية** :من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد، وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هدا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات و الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة ،وكدا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم وجود تلاعب أو مخالفات ،و بصورة مختصرة فان المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية .

2 –**المقومات المحاسبية و المالية لنظام الرقابة الداخلية:** يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية و المالية التي نوجزها على النحو الآتي :

1-**2 الدليل المحاسبي:** و يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل و المقارنات اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هده البيانات إلى حسابات رئيسية و أخرى فرعية ،كما يتم شرح كيفية تشغيل هدا الحساب و بيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه ،و يعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل ،تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدويا أو الكترونيا ،و أيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة .

2-2 **الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستنديه على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات ،و لدلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية و التشكيلية ،بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه و تداوله و أيضا ترقيم هده المستندات لتسهيل عملية الرقابة ،و ضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية و منع المسؤولية المزدوجة عنها ،كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح و البساطة في التصميم و الاستخدام .

إن إنشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل و الصرف و الشراء و البيع و التخزين ،مع مراعاة خطوط السلطة و المسؤولية عند إنشائها .

3-**2 المجموعة الدفترية** :وفق طبيعة المنظمة و أنشطتها ،تعد و تجهيز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية، كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية ،مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة و التركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم و قدرتها على توفير البيانات المطلوبة (بوطورة فضيلة ،مرجع سابق ،ص25 ص28) .

4 -**2 الوسائل الآلية و الالكترونية المستخدمة:** أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط و إنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة و تسجيلها ،كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية و تحليل البيانات و المعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها ،وأن التوسع في استخدام هده الأدوات من شانه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم .

حيث يسمح استخدام كافة الوسائل الآلية توفير مايلي:

-دقة و سرعة المعالجة سهولة الحصول على المعلومات .

– حماية الأصول بوجود برامج مساعدة –توفير الوقت تدعيم العمل بكفاءة –نقص تكلفة المعالجة – التحكم في المعلومات .

5–2 **الجرد الفعلي للأصول** :تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة و المخزن بأنواعه الثلاثة و الأوراق المالية و التجارية و معظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي ،المباني، السيارات ،الآلات و الأثاث ،كما وأن نتائج الجرد الفعلي و مقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية ، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول .

2–6 **الموازنات التخطيطية:** الموازنة تمثل خطة كمية و مالية للمشروع ككل ،و لوحداته الفرعية ودلك خلال فترة زمنية معينة، و يمكن القول أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي، فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي و ما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقا ،ثم تحديد الانحرافات و تحليلها و تحديد المسؤول عنها ،

الموازنة الشاملة تمثل نظاما متكاملا للرقابة وتقييم الأداء، لدلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا للتنظيم و أهدافه ووظائفه ،كذلك تحديد خطوط السلطة و المسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم ،ووضع معايير عملية دقيقة ،لكنه ينبغي التنويه إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة بل هي جزء من هدا النظام ،لدلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية .

2–7 **أنظمة التكاليف المعيارية و نظم تكاليف الأنشطة :** التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا ،فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها لأن غياب المعايير المحددة مسبقا، يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة و النتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية (بوطورة فضيلة ،مرجع سابق، ص25 ص28) .

المطلب الثاني: مدخل إلى المخاطر البنكية

تمس البنوك التجارية المؤسسات المالية العديد من المخاطر أثناء مزاولة نشاطها و كذلك هيكلها و طريقة عملها و محيطها الاقتصادي، و للإلمام بهده المخاطر قصد تقديرها وتفصيلها يجب على البنك الإحاطة بها والتعرف عليها ، لأجل دلك تم تقسيم هدا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنتعرف في المطلب الأول على تعريف الخطر أما الثاني فقد خصص لأنواع المخاطر في حين خصص الثالث لطرق الحد من المخاطر.

الفرع الأول :ماهية الخطر البنكي :

يمكن أن نوضح تعريف الخطر من خلال ما يلي :

يقصد بالخطر لغويا الإشراف على الهلاك، ويستخدم لفظ الخطر للإشارة إلى مدلول يختلف من حالة لأخرى، ويستخدم هدا اللفظ للإشارة إلى مدلول مادي أو معنوي، خسارة مالية أو لوصف تصرف معين و شيء محدد (عبد ريه ، 2006 ،ص 5) .

تنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار (الواعر ،2013 ص5) .

يعتبر الباحث عثمان المخاطرة على أنها مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد حول الأهداف أو النتائج ذات الأثر المادي على أهداف المؤسسة و كما عرفها أيضا على أنها احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تدبدب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي و العائد المتوقع) ، أي أن المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية على الأرقام المتوقعة أو المتنبئ بها (عثمان ، 2013 ، ص 215 – 216) .

عرف في ميدان البنوك خاصة و بالنسبة لكل من " BENSTON "و "EISENBIS "HORVIT" KAUFMAN " ،"KANE "فان الخطر يمكن أن ينتج عن نقص التنويع نقص السيولة ، و لكن أيضا عن إرادة البنوك في التعرض للأخطار، حيث تكون هده المصادر الثلاثة مرتبطة (حمني ، 2006 ،ص 52) .

عرف على أنه تهديد ناتج عن حدث يمكن أن يؤدي إلى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسيطرة خاصة الإستراتيجية منها (زوبيري ،2014 ،ص 46) .

كتعريف إجرائي من التعارف السابقة يمكن تعريف الخطر على انه حالة عدم التأكد يمكن قياسها إذ تشترط ضرورة قياسها ولكن ليس في جميع الحالات يمكن دلك لان المتغيرات المحددة تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية ، زمنية على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها بالأساليب الكمية ، و لو أن ذلك لا يمنع من ترجمتها إلى صورة رقمية يمكن قياسها دلك الحدث المحتمل الوقوع و الذي يجر البنك النتيجة غير مرغوب فيها سواء كانت ربحا أو خسارة و قد يكون خطر واحد أو عدة أخطار مجتمعة مع بعض .

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية و أخرى غير مالية ،فالمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، و المخاطر الغير مالية فتشمل إضافة لأنواع أخرى مخاطر التشغيل و المخاطر الرقابية و القانونية .

1 –المخاطر المالية

تمثل المخاطر المتعلقة بالسيولة، و يقصد بها كذلك قدرة الزبون على التسديد أو عدم قدرته، لدا يقوم البنك بتقدير هده الملائمة عن طريق دراسته للعناصر المالية المتوفرة في طلب منح القرض (الوثائق، المحاسبة و الميزانيات ،جداول) ،و دلك قبل اتخاذ قرار منح القرض ،كما يقوم بدراسة الحالة المالية لمؤسسة الزبون لمعرفة قدرتها على التسديد و تأكده من أن مطالبها في الاحتياجات الفعلية (طارق ، 1995، ص 266).

تتضمن المخاطر المالية الأشكال التالية :

1 –**1المخاطر الائتمانية (خطر القرض أو خطر عدم السداد):** تنشا المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم قروض الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده ،وهذا بسبب عدم قدرة المفترض على الوفاء برد أصل القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد ، وأن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في دلك لسبب معين أو لآخر ،و بالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض و فوائده ومن خلال هدا يمكن القول، أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان شخص ،مؤسسة أو حتى حكومة تبقى المخاطر الائتمانية دائما محتملة وأسباب دلك متعددة يمكن تقسيمها كالتالي (أيت عكاش ، 2013 ،ص 120) :

1–1–1 **المخاطر العامة** : تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية و الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل .

1–1–2 **المخاطر المهنية** :تعتبر المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن توثر في نشاط قطاع اقتصادي معين ،كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط إلا نتاج، نوعيته و تكاليفه والتي تهدد المؤسسات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

1-1-3**المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** يمثل الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا و الأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة و الكثيرة وقد تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر (آيت عكاش ، 201،ص 121).

ا –**الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها و يتم تحديد دلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها ،دراسة الميزانيات وجدول التمويل وجدول حسابات النتائج ، وهدا بالاعتماد على كفاءة و خبرة موظفي البنك .

ب – **مخاطر الإدارة** :تعتبر المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة و نقصد بها مدى خبرة و كفاءة مسيري المؤسسة المقترضة و أنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير و توزيع الأرباح، و كذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون و الرقابة الداخلية و السياسات المحاسبية التي تطبقها ،لان عدم وجود موظفين مؤهلين و دوي خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

ج– **الخطر القانوني المتعلق بالمؤسسة** : يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمؤسسة و نوع نشاطها الذي تمارسه و مدى علاقتها بالمساهمين ،ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي (آيت عكاش ، 2013 ، ص 122) :

– النظام القانوني للمؤسسة، شركة ذات أسهم ،شركة ذات مسؤولية محدودة ، شركة التضامن .

– السجل التجاري و وثائق الإيجار و الملكية .

– مدى حرية وسلطة المسيرين على المؤسسة، أي مدى سلطة المسيرين في المؤسسة ،هل تتمثل في التسيير فقط أم لها الحرية في القيام بوظائف أخرى ،كإبرام عقود القرض أو البيع و رهن ممتلكات المؤسسة .

–علاقة المسيرين بالمساهمين .

1-**2 مخاطر عدم السيولة:** تتعرض المؤسسات المالية لهدا النوع من المخاطر، عندما تكون أجال الاستحقاق لمواردها اقصر من أجال الاستحقاق لاستخداماتها، و بدلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها ، وغير قادرة على الاقتراض من السوق ، هذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل وتتعرض البنوك لهدا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات و المتعلقة بجانب الأصول (أيت عكاش، 2013 ،ص 116) .

1-2-1 **الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات** :تتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة والغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين لأنه في الظروف العادية يضع البنك دائما

توقعاته لحجم المسحوبات الممكنة ، وبالتالي يكون قادرا على مواجهة مشكلة السيولة ، وذلك باستخدام الاحتياطي لنقدي أو باللجوء إلى الاقتراض، كما أنه حتى في المواسم و الأعياد التي تكون فيها توقعات المسحوبات بشكل غير طبيعي ، يضع البنك الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة مشكلة السيولة في هده الظروف و دلك بالاعتماد على عمليات التنبؤ و الاستعداد الدائم لها ، إلا أنه هناك ظروف خاصة حيث يواجه البنك عمليات سحب غير متوقعة و يصعب التنبؤ بها ،كالحالات التي يفضل فيها المودعين سحب ودائعهم من أجل شراء الأوراق المالية التي يكون معدل الفائدة عليها يفوق مثيله في البنوك أو نتيجة للشكوك حول متانة المركز المالي للبنك الذي يتعاملون معه، فهده الأسباب تؤدي إلى اندفاع المودعين بإعداد كبيرة إلى البنك لسحب أموالهم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على مواجهة مشكلة السيولة نتيجة لعدم كفاية الاحتياطي النقدي أو ما يمتلكه من أوراق مالية ذات سيولة عالية ، و بالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهدا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس و إغلاق أبوابه و خاصة انه في مثل هده الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه .

2-2-1 **الأسباب المتعلقة بجانب الأصول:** تتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، و التعهدات الائتمانية هي عبارة عن عقد بين البنك وزبونه يتعهد فيها البنك على أن يمنح مبلغا ماليا محددا وبسعر الفائدة المتفق عليه مسبقا وخلال فترة زمنية محددة، بحيث يحق للزبون في هده الفترة أن يسحب المبلغ كاملا، و بالتالي تظهر مخاطر السيولة إدا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هده البنوك ،لأنه مجرد تقديم هده الطلبات يكون لازما على البنك أن يمنح القرض فورا ، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إدا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هده الطلبات تتمثل مخاطر عدم السيولة في عدم توفر البنك على السيولة الكافية تمكنه من إرجاع الأموال لأصحابها في حالة طلبها وهدا قد يؤدي إلى فقدان البنك لثقة الزبائن المتعاملين معه وإلى إفلاسه(أيت عكاش، 2013 ص117).

فخطر عدم السيولة يشير إلى مقارنة نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمواجهة المسحوبات من الودائع و الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية و المصادر المحتملة النقدية سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك آو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع و تمويل الزيادة في القروض و مصادر هده النقود والتي تتمثل في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل، و بما أن كلا المتغيرين تقديرات تقريبية فإن أموال القروض تستلزم قدر أكبر من النقدية وزيادة الخصوم ، وهما من أهم المصادر النقدية .

تعتبر مثل هده العلاقة مؤشر أولي لقياس مخاطر السيولة ، أي أن زيادة معدل سيولة البنك هو مؤشر على قلة المخاطرة و الربحية (حنفي و قرياقص ، 1999، ص 146)

1-2 **مخاطر سعر الفائدة :** تمثل المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها البنك نتيجة استخدامه أمواله (إقراضها) ،و التي يدفعها للحصول على موارده كانخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة، و بصفة عامة يمكن القول أنها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات ديون ذات معدلات فائدة ثابتة و متغيرة أو مختلفة .

تتمثل مخاطر سعر الفائدة فيما يلي (ايت عكاش، 2013 ،ص 118) :

1-3-1 **مخاطر إعادة التمويل:** تمثل المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية إدا تعدت تكاليف إعادة التمويل (معدل الفائدة التي تدفعه لإعادة تمويل التزاماتها) معدل العائد على الاستثمار في الأصول وتتعرض لهدا النوع من المخاطر إدا كان العمر الاسمي لأصولها أكبر من العمر الاسمي لالتزاماتها.

1-3-2 **مخاطر إعادة الاستثمار:** تمثل المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المالية إدا انخفض معدل إعادة استثمار الأموال عن تكاليف التمويل، و تكون المؤسسات المالية عرضة لهدا النوع من المخاطر إدا كان العمر الاسمي لالتزاماتها أكبر من العمر الاسمي لأصولها .

1-3-3 **مخاطر القيمة السوقية :** تمثل المخاطر الناجمة عن التقلبات التي تحدث في القيمة السوقية للأصول

و الالتزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة ،حيث أن القيمة السوقية لأي أصل، ما هي إلا القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل، فارتفاع معدل الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدل الخصم و بالتالي انخفاض القيمة السوقية لهذا الأصل ،وعلى العكس من دلك إذا انخفض معدل الفائدة أدى دلك إلى ارتفاع القيمة السوقية للأصل (أيت عكاش ، 2013 ،ص 119) .

1- 3**مخاطر الصرف** :نظرا للتطورات الحاصلة على أعمال البنوك و انفتاحها على الأسواق العالمية و أتساع رقعة نشاطها و كدا تنوع جنسية المتعاملين معها ،أصبح البنك يستعمل مختلف العملات الأجنبية حتى يتمكن من التعامل الأجانب ،و بالتالي أصبح يقدم قروضا بالعملة الصعبة والتي تعتبر السبب في تعرضه لمخاطر الصرف،

و تنشا مخاطر الصرف من التغيرات الحاصلة في أسعار العملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية ،فكل ارتفاع في سعرها يولد له ربحا و كل انخفاض يولد له خسارة و بصفة عامة هي كل المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف .

يمكن أن نميز بين وضعيتين لسعر الصرف (أيت عكاش،2013 ،ص 119)

1-4-1 **الوضعية القصيرة** :يواجهها البنك عندما تكون الديون بالعملة الصعبة أكبر من المستحقات بالعملة نفسها ،حيث تلاءم هده الوضعية البنك إدا كانت أسعار الصرف لهده العملة في انخفاض ولا تلاؤمه إدا كان العكس .

1-4-2 **الوضعية الطويلة** :يواجهها البنك عندما تكون المستحقات بالعملة الصعبة أكبر من الديون بالعملة نفسها، و تكون هده الوضعية ملائمة للبنك في الحالة التي يكون فيها سعر الصرف في ارتفاع و غير ملائمة في الحالة المعاكسة .

1-5 **مخاطر السوق** :تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية و تنشا مخاطر السوق العامة نتيجة التغيير العام في الأسعار والسياسات على المستوى الاقتصادي ككل أما من مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عند تغيير أسعار الأصول أو الأدوات بعينها نتيجة ظروف خاصة بها وتصنف مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة مخاطر سعر الصرف مخاطر التضخم مخاطر التسعير و ينتج عن عملية سعر الصرف الكثير من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين (بوعشة ، 2008 ،ص 05) .

2- المخاطر الغير المالية :

تمثل المخاطر التي لا تأثر بشكل مباشر في الوضعية المالية للبنك و لكن لها تأثير على نشاط البنك و كذلك احتمالية وقوعه في الخطر يؤثر على البنك بصفة كبيرة وقد يؤدي به إلى عدة مخاطر قد تجره إلى مواقف حرجة :

2-1 **مخاطر التشغيل:** تعرف مخاطر التشغيل حسب لجنة بازل بأنها مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد ،أو ضعف أنظمة المعلومات وتتمثل في احتمالات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، و ترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء الأقسام و الفروع وعددها و بعدد الموظفين ،و تشمل كذلك في الخطأ البشري و الغش و التزوير أو قصور النظام و الجرائم الالكترونية زيادة إلى أخطار أخلاقيات المهنة ،و يعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية و ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة للخطأ أو التأخر في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو ممارسة العمل البنكي دون الالتزام بالقواعد المحددة يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة، و التي تنطوي على احتمال السبب في خسارة كبيرة منها مايلي : (أيت عكاش، 2013 ،ص122) :

2-1-1 **الاحتيال الداخلي:** عبارة عن تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات و التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليتها أو العاملين فيها .

2-1-2 **الاحتيال الخارجي** : تمثل كل الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث والتي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون .

2-1-3 **ممارسات العمل و الأمان في مكان العمل** :تمثل الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة و اشتراطات قوانين الصحة و السلامة أو أي اتفاقيات، أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات في إصابات شخصية .

2-1-4 **الممارسات المتعلقة بالعملاء المنتجات و الأعمال:** تمثل الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين بما في دلك اشتراطات الصلاحية و الثقة كما تمثل الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج .

2-1-5 **الأضرار في الموجودات المادية** : تمثل الخسائر أو الإضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى .

2-1-6**توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في دلك أنظمة الكمبيوتر:** تعبر عن تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة .

2-1-7 **التنفيذ أو إدارة المعاملات:** الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات و العلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة و البائعين.

2-2 **مخاطر المعلومات** : تشمل مخاطر العمليات اليومية للبنك كعدم الدقة في تنفيذ العمليات ، ممارسة العمل البنكي دون الالتزام بالقواعد المحددة ،أو تجاوز الموظفين للسلطات المخولة لهم التواطؤ بين إدارات البنوك وعملائها، و هناك الكثير من العوامل التي زادت من تطور المخاطر التشغيلية في هدا المجال مثل تعقد الخدمات المالية، زيادة استخدام التكنولوجيا ،ممارسة أنشطة البنوك على المستوى الدولي وغيرها (حنفي، 2002 ،ص 173) .

2-3 **مخاطر أخرى:** بالإضافة للمخاطر المالية و التشغيلية التي سبق ذكرها سلفا يوجد مخاطر أخرى أهمها:

2-3-1 **المخاطر القانونية:** تشكل المخاطر القانونية مجالا آخر من المجالات التي يتزايد الاهتمام بشأنها، وتقع هده المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد و الضوابط المقررة من قبل السلطة ،أو قد تقع

من جراء عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن التعاملات البنكية و النقص في متطلبات الإفصاح المرتبطة بدلك، كما قد تقع هده المخاطر نتيجة الإخفاق في توفير السرية الواجبة لمعاملات العملاء ،أو نتيجة الإساءة في استخدام البيانات و المعلومات، و بصفة عامة يمكن استخلاص أهم مصادر الخطر القانوني فيما يلي: (أيت عكاش، 2013 ، ص 125) :

– عقود وعمليات بدون صلاحية شرعية هدا الذي يجعل المسئولين و المؤسسات يتخلون عن التزاماتهم.

– اختراق الإجراءات القانونية أو التنظيمية و القواعد المهنية ،بالإضافة إلى عدم احترام أخلاقيات المهنة هدا الذي يؤدي إلى إلغاء العقود نتيجة للمتابعات القانونية و العقوبات و كذلك لتدهور سمعة البنك.

– عدم التأكد من تطبيق القوانين خاصة بسبب تعدد الهياكل القانونية و المكانية و حتى المبادلات .

2-3-2 **مخاطر السمعة** : نقصد بسمعة البنك أي السمات التي يتصف بها دلك البنك و التي يراها المتعاملين فيه ،حيث إذا ما شاع أن البنك متساهل نسبيا في شروط منح الائتمان فان دلك يجدب إليه المتعاملين الغير جيدين ، مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء و إدا ما شاع بأنه شديد الالتزام في شروط منح الائتمان فإن دلك يؤدي إلى نفوز المتعاملين منه و بالتالي تتأثر حصة البنك السوقية سلبا (زوبيري ، 2014 ،ص 49) .

3-3-2 **المخاطر الإستراتيجية** :المخاطر الإستراتيجية هي مخاطر مرتبطة بالقرارات السياسات و التوجهات التي تتحدها الإدارة العليا للبنك ، وتختلف بدلك عن بقية المخاطر البنوك في كونها أكثر عمومية واتساعا من بقية المخاطر الأخرى ،كما أن لها تأثيرات على كافة هده المخاطر و بالتالي فالمخاطر الإستراتيجية تتواجد في أعلى مستويات القرار و تعتبر اليوم كخطر كبير إذ يدمج مجموع الأجوبة المتعلقة بالمخاطر الأساسية الأخرى ، فهي تتعلق بخطر جديد ،لأنه في الوقت الحالي خطا التوجيه غير مسموح به، و هي تنشأ من الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث عند تبني إ إستراتيجيات وخطط تقديم العمليات و الخدمات و تنفيذها التي قد تقع فيها الإدارة العليا ، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هده الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة و اشتداد المنافسة البنكية في هدا الشأن من جهة أخرى (أيت عكاش، 2013 ،ص 126) .

4-3-2 **المخاطر النظامية** : المخاطر النظامية هي المخاطر الناتجة عن عدم انسجام بين تصرفات المتدخلين في مختلف الأنظمة (أسواق المال، القطاع البنكي، آليات الدفع) المكونة للنظام المالي و آليات التنظيم التي تشير إلى عدم توازن اقتصادي، أو هي الخطر الذي يظهر في شكل إفلاس سلسلة من المؤسسات البنكية أو سقوط السوق المالي أن العلاقة الوطيدة الموجودة بين مختلف مؤسسات القرض تؤدي إلى تفاقم

المخاطر الناتجة عن العجز المحتمل لإحدى هده المؤسسات ،فداخل النظام البنكي نتكلم عن الخطر النظامي عند إفلاس مؤسسة هامة أو مجموعة مؤسسات يؤدي بفعل انتقال العدوى إلى إفلاس مؤسسات أخرى وسط النظام البنكي و المالي ،وبالتالي المجازفة في وضع كل هدا النظام في خطر من خلال هدا نجد أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى حدوث الخطر النظامي نذكر من أهمها ما يلي (أيت عكاش ، 2013 ،ص 126):

– العمليات البنكية الالكترونية و الإطار الإشرافي ،توصيات اللجنة العربية للرقابة البنكية ،قضايا و مواضيع الرقابة البنكية .

–الخطر النظامي ناتج عن عدم التنظيم و التطور المتصارع لتقنيات الاتصال، التي عملت على نزع الحواجز بين البنوك و المؤسسات المالية ،وعدم التنظيم ووضع الشروط السامحة للمنافسة من جهة ومن جهة أخرى التقدم التكنولوجي شكل أساس هدا التطور بالسماح بالحصول على المعلومات المتعلقة بأية سوق في أسرع وقت ممكن، فالتقنيات الجديدة للإعلام أعطت إمكانيات جديدة لفعاليات التبادلات بطريقة مترابطة ،وأعطت إمكانية الاستجابة المباشرة لكل اختلال يظهر في أية نطة في كل أنحاء العالم و بالتالي إمكانية انتقال الأزمات في زمن قصير جدا .

– حدوث ظواهر طبيعية أو اجتماعية أو سياسية كالزلازل، الانقلاب العسكري، قد تشكل عنصر تهافت العام نحو البنك من أجل السحب الكثيف للودائع في وقت واحد وبالتالي تحقق الخطر النظامي.

–إفراط البنوك في منح القروض يؤدي إلى تحمل جزء من خطر عدم تسديد الزبائن، وبالتالي إمكانية حدوث خطر السيولة و الذي يشكل المرحلة الأولى للخطر النظامي.

2–*3*–5 **مخاطر البلد:** لقد ظهر هدا النوع من المخاطر في بداية الثمانينات وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة ،ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي و يصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه ،هو عندما تكون نشاطات الإدارة العمومية للبلد نفسه غير مضمونة، و بالتالي تؤثر هده الظروف سلبيا على إمكانياته في النشاط و الإنتاج (أيت عكاش ، 2013 ، ص 122) .

2–3–6**المخاطر المرتبطة بالمحيط** :الكثير من التشريعات للعديد من الدول تدخل مسؤولية البنوك في تمويل المؤسسات الملوثة الأمر الذي جعل الكثير من البنوك تتجنب تمويل زبائنها عندما يكون هناك ،خطر كبير يمس البيئة، وبالتالي فهي تعتبر تمويل هده المشاريع مصدرا للمنازعات والتي يمكن أن تؤدي بها إلى متابعات قضائية مكلفة و عقوبات ثقيلة ،و هدا بطبيعة الحال يخص الصناعات المنتجة للإصدارات أو

الفضلات المضرة بالطبيعة و البشرية ،و بالتالي خطر المحيط هو الخطر الناتج عن عدم احترام المحيط و مادامت البنوك تعتبر عاملا من عوامل الاقتصاد المعاصر ، عليها أن تعني بحماية المحيط ضد المواد الملوثة و مهتمة ب حمايته حتى على مستوى و وظائفها الخاصة بالتقليل من استهلاك الطاقة، شراء المعدات من موردها ،القضاء على فضلات المكتب و على مستوى عمليات القرض و الاستثمار (أيت عكاش، 2013 ، ص124) .

في الأخير يمكن القول أن ارتفاع المخاطر في المؤسسات البنكية راجع في كثير من الحالات إلى ضعف الإدارة ،لأن نوعية الإدارة لها دور كبير في التحكم في المخاطر من خلال معرفة عناصر المخاطر وطبيعتها وتقييم مدى أهميتها و معرفة مدى نموها و تميزها عن باقي المخاطر الأخرى .

الفرع الثالث: خطوات الحد من المخاطر البنكية

بالرغم من المجهودات التي يبدلها البنك في مقاومة الأخطار إلا أن هده الأخيرة تبقى ملازمة لأعمال البنوك التجارية ،لهدا يلجا البنك إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية و الاحتياطات اللازمة للتحكم فيها ويسعى جاهدا للحد منها وتقسيمها والهدف الرئيس منها حماية أصول البنك و أرباحه من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وكدا متابعة القروض التي يمنحها للزبائن ويتم من خلال تحديد نوعية المخاطر و قياسها و تقييم إمكانية حدوثها ،كدا إعداد النظم الرقابية كفيلة بالحد من المخاطرة، وهذا بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله .

1-تقسيم وتحديد المخاطر :

تمثل طريقة تقسيم الأخطار هي طريقة فرضت نفسها في جميع الأوقات، اذ يعتبر من الخطر على البنك أن يمنح قرضه لقطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات الاقتصادية لدا فان البنوك عموما تفضل تقسيم قروضها على نشاطات مختلفة اجتنابا للنتائج السيئة أو الالتزامات التي تصيب مهنة ما أو قطاع من قطاعات فتسبب صعوبات كبيرة غلى مستوى الاستغلال بالنسبة للبنك نفسه ،كما تتسبب في زعزعة استقراره .

يؤدي تنويع النشاطات أو القطاعات التي يتعامل معها البنك تسمح له بالتحكم في الأخطار عند نسب معقولة ،كما أن متابعة القروض الممنوحة لكل قطاع يسمح للبنك بمعرفة القطاعات أو الزبائن التي تشكل أكثر خطرا من جدد غيرها ،أما في ما يخص تحديد الخطر فإنه ينفد بطريقتين (هندي، 1996 ، ص132) :

–إما أن يجبر البنك نفسه على تثبيت ووضع حد أقصى لمجموع الأصول ذات الخطر مقارنة مع مجموع الميزانية، وهدا ما يستلزم إتباع طريقة متشابهة لحساب نسبة الأسعار أو الملائمة المالية (نسبة COOK)

–أما الطريقة الثانية وفيها يقوم البنك بوضع حدود قصوى للقروض الممنوحة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين في قطاع أو نشاط اقتصادي . وضع البنك لحد أقصى لالتزاماته هو حتى لا يتعد إمكانيات خاصة المتعلقة منها بالخزينة و الخطر العام و عليه فمن الخطر على البنك أن يسعى لزيادة التزاماته، ودلك بغرض زيادة الأرباح أو لمسألة الشهرة أو التظاهر بالنفوذ.

مما سبق يمكن القول بأنه على البنكي أن يأخذ حذره اتجاه زبائنه خاصة الجدد منهم ،وأن لا يفرط في منح القدامى منهم قروضا لا تتناسب وقدرات المؤسسة ووضعيتها المالية.

2– **متابعة القروض :**

تتمثل الوسيلة الفعالة التي يملكها البنكي للحد من الأخطار هي متابعة القروض الممنوحة للمؤسسات والتي تقوم على مجموعة من العوامل و المعطيات الخاصة لكل زبون منها :

_ معرفة شخصية الزبون .

– دراسة الوضعية المالية للزبون عن طريق الميزانيات المقدمة ،حسابات الاستغلال العامة، وكذا حسابات الأرباح والخسارة للسنوات السابقة ، لقد وضعت البنوك و بمساعدة الإعلام الآلي مجموعة من الميكانيزمات التي تسمح لها بمتابعة القروض و مراقبة تجاوز الحد الأقصى المسموح به الذي يحدد عموما كل سنة و بالنسبة لكل نوع من القروض ، كما وضعت أوراق عمل تخص للحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة و تسمح بمراقبة الزبون (هندي ، 1996 ،ص 244) .

3 –**أخد الضمانات :**

يتحمل البنك عدة مخاطر عند منحه قروضا لزبائنه، لهدا يعتبر البنك قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر، و لهدا يقوم بفرض ضمانات موضوعية لصالحه من أجل تفادي الأخطار المتوقعة و تعرف الضمانات على أنها (هندي،1996،ص 244) :

مفهومه القانوني هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين ،ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازا على باقي الدائنين في تصنيفه الحق موضوع الضمان.

يعرف كذلك على أنه تعهد من البنوك بان يسدد المستفيد عند أول مطالبة بالمبالغ بشرط أن تتم المطالبة خلال مدة سريان الضمان و في حدود المبلغ المصدر به و في نقس لغرض المصدر من أجله و الإسقاط حق المستفيد في الرجوع على البنك بالمبلغ المطالب به .

الفرع الرابع: تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنك

حتى يتمكن البنك تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرطبة بوظيفة الإقراض، مما يسمح باكتشاف الأخطار في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها (الواعر ، 2013 ، ص 36 –37) .

المبحث الثاني : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر

تمهيد: لا يخفى عنا الحاجة الملحة و المستعجلة للبنوك لاعتماد نظام رقابة داخلية ليساهم في حمايتها و تحصينها من المخاطر المتربصة بها، حيث نجد أن فشل نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى فشل تحقيق أهداف البنوك.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية

نذكر العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية كمايلي :

يتوقف تحقيق الأهداف السابقة و استمرار المنشأة المصرفية بقوة و استقرار على قيام نظام الرقابة الداخلية و المراجعة الداخلية بأهدافها .

وقد أكد أحد الكتاب أن عوامل فشل البنوك طبقا للنتائج الواردة في دراسته انحصرت فيما يلي:

سوء الإدارة و يتضمن سوء التخطيط و عدم فاعلية السياسات الإدارية.

1- ضعف الرقابة الداخلية وتتضمن إساءة استخدام السلطة و الافتقار إلى أساليب و نظم الرقابة الداخلية.

2- ضعف الرقابة الخارجية.

و يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على تحقيق أهداف البنك التجاري و تظهر العلاقة بينهم كما يلي :

- يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر تؤثر على تحقيق أهدافه و يعتبر ضعف نظام الرقابة الداخلية إحدى أسباب حدوثها مثل (مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر رأس المال) . (محمد سمير احمد ، مرجع سابق ، ص-ص: 122-121)

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية بالتركيز على المخاطر

إن الرقابة بالتركيز على المخاطر تختلف عن الرقابة التقليدية للبنوك التي كانت تتمثل في تفتيش و تحليل كافة نشاطات البنك للتأكد من سلامة إجراءات البنك ولكن نتيجة لتغيير طبيعة أعمال البنوك و تعدد أنواع المخاطر التي نشأت حديثا بفضل الابتكارات المالية و العولمة و كذلك التقدم التكنولوجي أصبح التوجه

في الرقابة على البنوك يتمثل في التركيز على المخاطر التي لدى البنك ومعرفة الاتجاه الذي تسير إليه و بالتالي محاولة الرقابة على هذه المخاطر و ليس تفتيش البنوك على أساس البيانات التاريخية، بمعنى أن دور السلطات الرقابية سيكون دورا إستباقيا PROACTIVE و ليس دراسة النشاط المصرفي بعد حدوثه REACTIVE .

الفرع الأول: مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر

أن مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر يتمثل في الفهم الصحيح لخصائص البنك المعني و تعريف و تلخيص المخاطر الرئيسة لدى هدا البنك و بالتالي إعداد إستراتيجية رقابية للتعامل مع هده المخاطر . و إن نظام الرقابة الداخلي الفعال هو احد الركائز المهمة في إدارة البنك و الأساسي في سلامة و متانة البنوك. كذلك فإن أنظمة الرقابة الداخلية تكفل تحقيق لأهداف البنك ، تحقيق أهداف الربحية طويلة الأجل و كذلك المحافظة على دقة و حجم التقارير المالية .كذلك فان نظام الرقابة الداخلية الفعال يتضمن الالتزام بالقوانين و الأنظمة و كذلك السياسات ، الخطط، التعليمات الداخلية و كذلك الإجراءات و بالتالي التقليل من مخاطر السمعة لدى البنك . (شقيري نوري موسى –محمود الحداد – سوزان سمير ذيب ،"ادارة المخاطر " الطبعة الأولى ،عمان الأردن، ص–ص : 307–306) .

الفرع الثاني: خطة الرقابة

تمثل هده الخطة حلقة الوصل مابين تقييم المخاطر و نشاطات التفتيش التي تتم في البنك ،

و يجب أن يتم إنهائها سنويا على أن يعاد النظر بها إذا تغيرت الظروف .وتبين الخطة كل النشاطات التي يجب القيام بها عند تفتيش البنك وتبين أيضا نطاق و أهداف هده النشاطات .و بهذا الخصوص يجب أخد مايلي بعين الاعتبار :

- ❖ إعطاء الأولية في التفتيش أو توجيه موارد التفتيش إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
- ❖ محاولة تجميع الموارد من أجل تقليل التكاليف و الأعباء الزائدة .
- ❖ المستوى الذي يتم فيه الأخذ بالاعتبار أعمال المدقق الداخلي و الخارجي .

إن توجيه الموارد يجب أن يتم تركيزها في النشاطات عالية الخطورة ،وفي هده الحالة إذ تم اعتبار أن إدارة المخاطر لدى البنك قوية، فانه يجب أن يتم تعديل خطر التفتيش وبما يتناسب مع دلك .

و بالإضافة لذلك فإن خطة التفتيش سوف تظهر المدى الذي سيتم به اعتبار التدقيق الداخلي، مراجعة القروض، الالتزام بالقوانين و الأنظمة و غيرها .

3- برنامج **التفتيش:** يجب أن يشمل برنامج التفتيش على مايلي:

- ❖ جدول النشاطات مبينا المدة و الموارد المخصصة لدلك.
- ❖ الحاجة إلى مفتشين متخصصين في نشاطات محددة .

4- **مذكرة نطاق التفتيش:** تبين هده المذكرة الأمور التي سيتم تغطيتها في التفتيش .وإن هده المذكرة تتضمن أهداف الخطة الرقابية وعادة تتضمن شرحا مختصرا عن مكونات نظام التقييم CAMELS ،وهي توضح أهداف التفتيش و يمكن أن تشمل ما يلي :

– الأهداف– وصفا للنشاطات و المخاطر التي سيتم تقييمها –مستوى الاعتماد على أنظمة إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي في البنك– وصف الإجراءات التي سيتم القيام بها والإشارة إن كانت هناك بعض العينات سيتم اعتمادها .

– تحديد الإجراءات التي من المتوقع أخدها في التفتيش المكتبي –جدول النشاطات الفترة الزمنية و الموارد المتوقعة لهده النشاطات = الحاجة إلى مهارات متخصصة للتفتيش على بعض النشاطات .

5- **الرسالة إلى البنك:** تتضمن هده الرسالة عادة المعلومات والبيانات التي يجب تزويد المفتشين بها والأهم من دلك على الرسالة أن توضح أهداف الرقابة بالتركيز على المخاطر و بالتالي يجب طلب المعلومات المتعلقة بدلك فقط (شقيري نوري موسى _ محمود إبراهيم نور _وسيم محمد الحداد _ سوزان سمير ديب مرجع سابق ص– ص307–306)

المطلب الثالث : فاعلية نظام الرقابة الداخلية و القيود عليها

الفرع الأول: فاعلية نظام الرقابة الداخلية

1–**مسؤولية تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية** : الرقابة الداخلية الفعالة هي مسؤولية كل فرد يعمل في المنشاة وهي تدخل ضمن طبيعة و توصيف عمل كل موظف داخل المنشأة على النحو التالي :

حدد تقرير لجنة (**COSO**) أنه لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية فإن الأمر يستلزم تعاون أربعة أطراف كما يلي

ا– **الإدارة** :و تتضمن المدير التنفيذي و الإدارة العليا.

- **المدير التنفيذي** :وهو يعتبر المسئول الأساسي والدي يأخذ على عاتقه مسؤولية القيام بالنظام أكثر من أي شخص آخر و يضع أسلوب و اتجاه العمل بالشكل الذي يؤثر على سلامة و استقامة و إتباع الآداب و المعايير الأخلاقية للمهنة، و يلاحظ اختلاف المدير التنفيذي في الشركات الكبيرة عن دوره في الشركات الصغيرة حيث يقل تأثير المدير التنفيذي بالنسبة للمدير المالك في الشركات الصغيرة .
- الإدارة العليا تقوم الإدارة العليا بتحديد مسؤولية إنشاء نظام رقابة داخلية محدد السياسات و الإجراءات و تحديد وظيفة و مسؤولية كل شخص داخل الوحدة التابعة لها ، و تقع الإدارة العليا تحت مسؤولية مجلس الإدارة .

ب– **مجلس الإدارة** : يسعى مجلس الإدارة لتحديد أهداف موضوعية ويتكون من أعضاء لديهم القدرة على البحث و التدقيق ،و لديهم أيضا معرفة كاملة بجميع أنشطة المنشأة و بيئة الرقابة و تحديد الوقت اللازم لإنجاز المسؤوليات الموكلة إليهم .ووجود مجلس إدارة قوي و قنوات اتصال فعالة و مراجعين داخلين مؤهلين و مراجعة داخلية ذات كفاءة تتمكن المنشأة من توفير أفضل الوسائل لتحديد و تصحيح المشاكل . (محمد سمير احمد ،مرجع سابق ،ص _ص 50–49)

ج– **المراجعون الداخليون** : يقوم المراجع الداخلي بدور فعال للمنشأة، و تزداد فاعلية هدا الدور من خلال موقع إدارة المراجعة في الهيكل التنظيمي و مدى السلطة المخولة للمراجع الداخلي و يتمثل دور المرجع الداخلي، في الوظائف التالية:

–التأكد من تطبيق النظم و السياسات و الإجراءات و الدورات المستندية (نظم الرقابة الداخلية) التي تحكم و تنظم العمل بالأنشطة المالية و الإدارية .

– التأكد من تطبيق نظم وسياسات و إجراءات شؤون العاملين في مجال التوظيف .

–التأكد من مدى كفاية نظام المعلومات في توفير البيانات الأساسية لمختلف المستويات الإدارية عند اتخاذ القرارات في حدود المسؤوليات و الصلاحيات .

– تقييم السياسات و إجراءات الدورات المستندية من حيث مدى ملائمتها للعمل في مختلف الأنشطة و اقتراح التعديلات لزيادة فاعلية المراجعة.

د– **أفراد آخرون من داخل و خارج المنشأة** : هم جميع موظفي المنشاة الدين يقومون بإنتاج معلومات تستخدم في نظام الرقابة الداخلية أو لاتخاذ قرارات تساعد على فاعلية الرقابة. و هناك عدد من الأطراف

الخارجية غالبا ما يشاركون في تحقيق الأهداف مثل المراجعون الخارجون حيث يعرض وجهة نظر المستقلة التي تشارك بصورة مباشر في مراجعة القوائم المالية و يشارك بصورة غير مباشرة في مهمة في تنفيذ مسؤولياتهم ،و هناك أطراف آخرون مثل المشرعون و القانونيون و العملاء و محللو النظم الدين لهم تأثير على نظم الرقابة الداخلية بالرغم من كونهم غير مسؤولين من نظام الرقابة الداخلية ،يتضح مما سبق أن مسؤولية تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية هي ليست مسؤولية فرد محدد بل مسؤولية كل فرد يعمل في المنشأة في جميع المستويات الوظيفية. (محمد سمير احمد ،مرجع سابق ،ص _ص 50–52)

2–مسؤولية المراجعة الداخلية في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية :

نشاط المراجعة الداخلية هو جزء من بيئة الرقابة التي تنشئها الإدارة العليا وهي الوسيلة التي يتم بها تقييم مدى كفاءة و فاعلية وسائل و إجراءات و أساليب الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الإدارة.

_ تعريف المراجعة الداخلية مرت المراجعة الداخلية بعدة مراحل انتقلت فيها من التأكيد على المعايير و فحص أدلة الإثباث و الجوانب المالية و الاقتصار على خدمة الإدارة العليا فقط إلى تبني وجهة نظر جديدة توجه إلى الاهتمام بالمراجعة الإدارية و مراجعة العمليات و الفاعلية وخدمة كل فرد في المنشأة .

وقد أصدر معهد المراجعين الداخلين عام (1999) تعريف المراجعة الداخلية الذي بنص على:

المراجعة الداخلية هي نشاط موضوعي مستقل يهدف إلى التأكيد و التحسين المستمر للعمليات و تقديم الاستشارات و التوصيات ليضيف قيمة المنشأة و يحقق أهدافها عن طريق مدخل منظم للرقابة كما يساعد في تقييم الرقابة وتحسين تأثير إدارة المخاطر وقد أظهر هدا التعريف بعض المفاهيم الجديدة التي لم تذكر في التعريفات السابقة و هي :

التحسين المستمر (IMPROVING OPERATIONS): و هي إحدى الأهداف الحديثة التي تتجه إليها الإدارة المراجعة الداخلية لتحسين عمليات المنشاة وزيادة فاعليتها و كفاءتها بدلا من التركيز على تقييم القوائم و الجوانب المالية فقط .

_ الاستشارات و تأكيد المراجعة (ASSURANCE AND CONSULTING): لم تعد الأهداف التقليدية للمراجعة الداخلية كحماية الأصول والتأكد على سلامة إتباع نظم الرقابة الداخلية هي الأهداف الوحيدة للمراجعة الداخلية بل امتدت إلى تقديم الاستشارات للإدارة ومجلس الإدارة و تأكيد جودة المراجعة .

–تحسين كفاءة إدارة المخاطر (IMPROVE EFFECTIVENESS OF RISK MANAGEMENT): ازداد اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بقياس الخطر .

الفرع الثاني: القيود على فاعلية نظام الرقابة الداخلية

وهناك مجموعة من القيود تعوق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وهي :

1–**تجاوز الإدارة العليا لاعتبارات الرقابة الداخلية:** يمكن أن تقوم الإدارة العليا ببعض التجاوزات في نظم الرقابة عن طريق إرغام صغار الموظفين لتنفي داو قيد بعض العمليات الغير فعلية او الوهمية ويعتبر تجاهلا الإدارة العليا لإجراءات الرقابة من الأمور التي يصعب اكتشافها هي ظل الإجراءات العادية للمراجعين الداخليين و لدلك يجب على المراجعين الداخليين بدل اهتمام خاص عند حدوث أي من هده الحالات لأن هدا يطرح سؤالا هاما حول مدى سلامة واستقامة الإدارة .

2–**الأخطاء البشرية:** نظام الرقابة يكون كفء بأداء الأشخاص الدين ينفذون الرقابة و يمكن حدوث الأخطاء البشرية بسبب بعض العوامل مثل (الإجهاد)، ودلك يجب على المراجع الداخلي الاهتمام بجودة أداء الأفراد العاملين بالمنشأة .

3 –**التواطؤ:** يجب فصل الوظائف عن بعضها أي عدم قيام شخص واحد بالعمل من البداية إلى النهاية و لكن هدا المبدأ يمكن أن يهدم بسبب التواطؤ بين الموظفين .

ويجب الإشارة إلى أن فاعلية نظام الرقابة الداخلية من الأمور المهمة التي يدخل في تقييمها مجموعة من المؤشرات سواء كانت كمية أو غير كمية، إن قياس المنافع الناتجة من الرقابة الداخلية بمقاييس غير كمية يجعلها خاضعة لتقديرات الإدارة (محمد سمير احمد، مرجع سابق ص _ ص 53–56)

خلاصة :

من خلال هدا الفصل حاولنا الإتمام بجزئيات تقييم دور نظام الرقابة الداخلية للبنوك في الحد من المخاطر المالية، بما أن البنوك تسعى للبقاء و مواكبة التقدم الاقتصادي عن طريق تطبيق نظام رقابة داخلية فعال يساعدها على مواجهة المخاطر التي تعيق نشاطها ،و تحقيق أهدافها المتمثلة في الربحية و السيولة و الأمان .

لهدا الغرض قمنا بالتطرق إلى ماهية البنوك التجارية و ماهية نظام الرقابة الداخلية ، كما تطرقنا إلى التعريف بالمخاطر البنكية و عملية إدارتها ، و في الأخير قمنا بذكر دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف البنوك ، و استنتجنا أن التصميم السيئ لنظام الرقابة الداخلية للبنوك التجارية، يؤدي إلى الفشل في مواجهة المخاطر.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

–وكالة عين تموشنت–

تمهيد :

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية من الجانب النظري ، سنتاول من خلال الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة و ذلك من خلال دراسة حالة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت .

وهذا من خلال وصف منهج الدراسة مجتمع و عينة الدراسة و كذلك، الأدوات المستخدمة و طرق إعدادها و أخيرا معالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في تحليل الدراسة.

المبحث لأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز هياكل النظام البنكي سنحاول من خلال دراستنا لهدا المبحث التطرق إلى التعريف بالبنك نشأته وتطوره ثم هيكله التنظيمي .

الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

قد تأسس بالمرسوم المرقم 206 /82بتاريخ (1982/03/13) ، وأنيط به تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة و كذلك الصناعات الزراعية أي المعتمدة على الزراعة و الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة و المنشئات الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها .

إنه بنك متخصص إذن مهمته تمويل القطاع ألفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف ودلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي – الحيواني) على الصعيد الوطني .

وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري (المسئول الوحيد عن الائتمان الزراعي سابقا) جانبا هاما من اختصاصاته و بدلك أصبح البنك الأخير تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك.

والبنك الفلاحي يتميز بأنه، وفي آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي و يقرض الأموال بآجال مختلفة) و بنك التنمية (يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت). و هو يعطي امتيازا للمهن الفلاحة و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر الفائدة أقل و ضمانات أخف مما يفعله مع غيرها) (شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،05-2008،ص62 و63).

تعريف2 : بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) مؤسسة مالية وطنية ثم إنشائها 13 مارس 1982 تحت الشكل القانوني للشركة من الأسهم .

رأس مالها المسجل 000 000 000 54 دينار مهمتها الرئيسية تطوير القطاع ألفلاحي و تعزيز العالم الريفي، كانت تتكون في البداية من 140فرع تضم شبكتها حاليا أكثر من 300 فرع و 39 مكتب إقليمي. (معلومات مقدمة من طرف البنك) .

ينشط حوالي7000 من المديرين التنفذيين و الموظفين في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية ،إن كثافة شبكتها وحجم قوتها العاملة تجعل من (BADR) البنك الرائد على الشبكة في المستوى الوطني (www badr –bank ,dz 25/04/2022.16 :15)

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1–نشأة بنك بدر :

نظرا للعجز الذي يعاني منه القطاع الزراعي رغم تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري إلا أن هدا الأخير لم يحقق ما كانت تصبو إليه الدولة من تطوير الزراعة، هدا بسبب تعدد الأطراف التي يملوها، يضاف لها قطاع الزراعة ولدلك بدأ التفكير في إنشاء بنك متخصص في القطاع ألفلاحي و دلك يظهر من خلال مانشرته وزارة المالية في إحدى المنشورات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري و هو :

تقرير إنشاء بنك فلاحي – مشروع تمهيدي في عدد (أوت – سبتمبر) لسنة (1981) وتحقق دلك بأن أسس الفلاحة والتنمية الريفية طبقا لمرسوم 106–82 المؤرخ في 1980/03/13 المعروفة بنسبة إعادة الهيكلة التي تندرج ضمنه سبعة أبواب المتمثلة في67 مادة قانونية.

في بداية الأمر تكون البنك من وكالات متنازل عنها من طرف (BNA) طبقا للمادة 61 من المرسوم 82–106 و عقب تأسيسه سعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى فرض نفسه في الساحة الاقتصادية ضمن العالم الريفي ودلك من خلال فتح فروع ووكالات مركزية ووكالات على مستوى التراب الوطني .

وبصدور هدا القانون 88/01 المتضمن إجراء توجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية شركة ذات أسهم .

و في سنة 1990 أصدر قانون 91/10 المؤرخ في 1990/04/14 وهدا في إطار التحول الاقتصادي من الاشتراكي إلى الليبرالي صدر هدا القانون لينهي تخصص البنوك ويوسع مجالات عملها دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي .

2_ تطورات بنك بدر :

سنقوم إيجاز مساره التاريخي في ثلاثة مراحل :

- ✓ **– المرحلة الأولى(1990-1982) :**

كبداية لأي نشاط اهتم بدر بتحقيق هدفه الأول و الوحيد و هو إثبات وجوده في التخصص المسدي إليه ضمن العالم الريفي، وقد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحة و كان هدا الاختصاص منصوص عليه فيمل يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام و بكل

جدارة استطاع بنك بدر اكتساب السمعة العالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحة .

- ✓ **المرحلة الثانية (1991-1999) :**

كما ذكر سابقا بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص و بداية فترة التوسع و الانفتاح وكل البنوك استطاع أن يدخل هده المرحلة من بابها الواسع فبدأ بإدخال تكنولوجيا المعلوماتية :

ففي 1991 طبق نظام" swift "الخاص بالعمليات التجارية الدولية و في سنة1992 وضع برمجيات "PROGIGIAL SYBU" بفروعه لتسهيل العمليات البنكية ، تسير القروض تسير القروض تسير عمليات الصندوق والمودعات و الفحص عن بعد لحساب العملاء.....

وعرفت سنة1992 كذلك إدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية و الخارجية (عمليات قروض وثائقية لا تفوق 24 ساعة على الأكثر حاليا) وإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات و في عام ()تمت بنجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

وفي سنة 1994ظهرت خدمة جديدة تمثلت في بطاقة السحب و التسديد و كذلك عملية الفحص السلكي (TELE TRAITEMENT) والتي سهلت إجراء العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب و أخيرا في عام 1998 استعملت بطاقة السحب بين البنوك.

- ✓ **– المرحلة الثالثة (2000-2002) :**

اعتمد بنك بدر في هده المرحلة على برنامج خماسي من أجل مسايرة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة ،و من أجل تلبية أكبر قدر من حاجات و رغبات العملاء خاصة أنها عرفت هي الأخرى تنوعا وتعددا وكذا دخول البنك ميدان العالمية، حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية على وجه الخصوص مجال الاستثمار محط أنظار رجال الأعمال و بفضل هدا التطور ثم إنجاز عدة مشاريع أهمها :

– القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك و إنجاز مخطط تسوية المؤسسات لمطابقة القيم الدولية و كان هذا في سنة 2000 .

– وفي عام 2001 قام بالتطهير المالي و الحسابي لإعادة النظر ،تقليل الوقت بتحقيق الإجراءات الإدارية و التقنية وإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .

–تعميم شبكة (MEGA–PAC) عبر الوكالات و الشبكات المركزية و تطبيق إلى مختص في الدفع في مجال التعامل الافتراضي و تحقيق مشروع البنك الجالس (CLIENT SERVENT).

– و في عام 2002 عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج،(PROGICALSYBO) كزبون مقدم للخدمة (CLIENT SERVENT) وتشرع ما شرع فيه .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من هياكل لا مركزية وظيفية و أخرى إقليمية ،لا وظيفية فهي تتمثل أساسا في المديريات المركزية وعددها 12 وهي متواجدة بالعاصمة وخاضعة للمديرية العامة أما الإقليمية فهي تتمثل أساسا في فروع ووكالات مركزية ، ووكالات على المستوى الوطني .

الشكل رقم (02-01) :الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

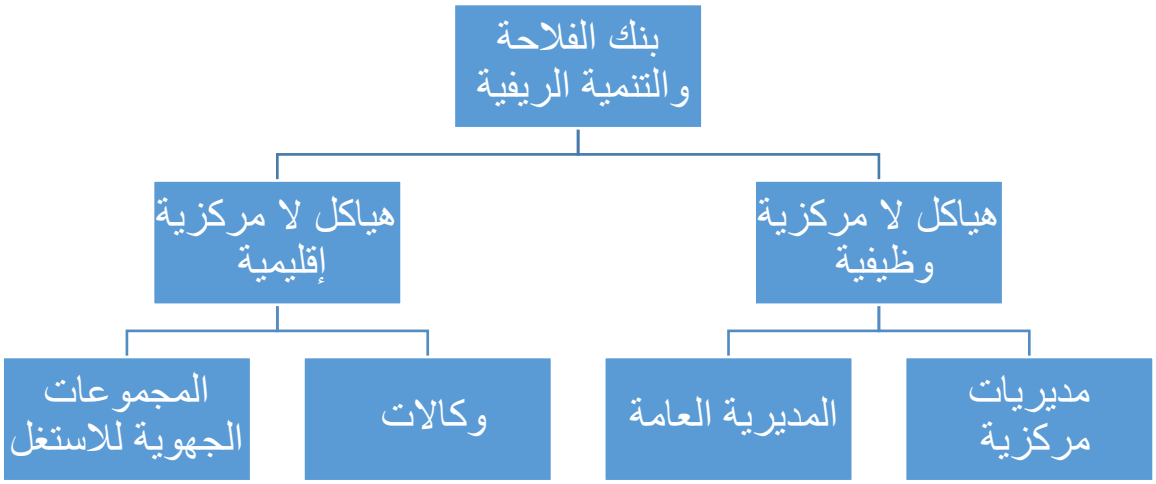

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المطلب الثاني :بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت

الفرع الأول :تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت

تأسست وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت بموجب المرسوم 82/106 المنشئ لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 وهي إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المتنازل عنها طبقا للمادة 61 من المرسوم أعلاه، وهي تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال و يرمز له ب 051 ويضم :

- _ وكالة بني صاف 516
- _ وكالة حمام بوحجر 769
- _ وكالة المالح 768
- _ وكالة العامرية 770

بدأت الوكالة في النشاط و التعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير و تحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها من المستخدمين و أجهزة الإعلام الآلي و هي تضم (14) موظف يشرف عليهم المدير، بالإضافة إلى حارسين و منظفة .

إن وكالة عين تموشنت 772 هي وكالة رئيسية و كغيرها من الوكالات تلعب دورا هاما خاصة وأنها لا تخضع للمنافسة .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت

الشكل رقم (02-02) :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة عين تموشنت

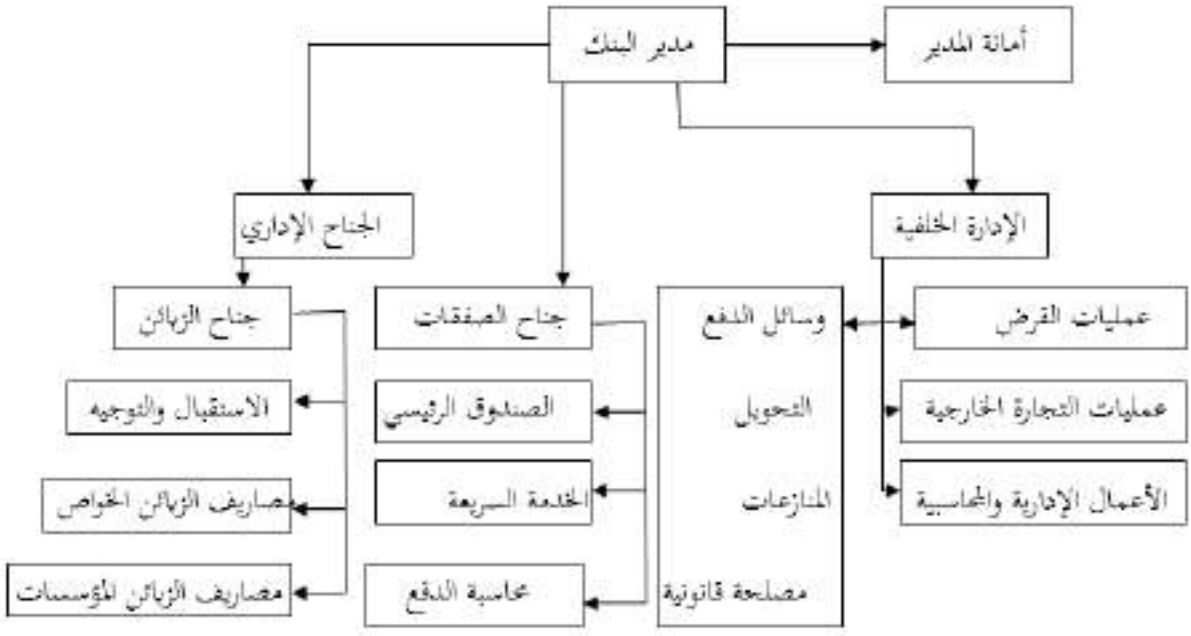

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الثالث : وظائف و أهداف بدر عين تموشنت

1- وظائف البنك :

أ. وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية

- تطوير مستوى هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات .
- إعطاء الدعم الإعلامي.

ب – عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :

- تصفية المشاكل المالية .
- أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا .
- تمويل التجارة الخارجية.
- الاستقبال الجيد للزبائن و احترامهم و الرد على طلباتهم بجدية .
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب

ج .تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة و هدا لأجل:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها و تحسين تكاليفها .
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية .
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

2 . أهداف البنك :

- باعتبار البنك ذو طابع تجاري إذن الهدف الأول هو تحقيق الربح
- محاولة جذب أكبر عدد من الودائع.
- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة و عصرتنها.
- اشتراك الزراعة والتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- الاقتراب من الزبائن وكذا تكوين و تقويم سلوك الموظفين غير أنه لا يمكن أن تتحقق هده الأهداف ما لم يعمل البنك على

- التسيير الدقيق للخزينة.
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك BADR – وكالة عين تموشنت

المطلب الأول :الإجراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة على مجموعة من العناصر أهمها :تحديد مجال الدراسة أدوات جمع البيانات ،مجتمع الدراسة ،عينة الدراسة، بيانات الاستمارة، تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS version 24 لتحليل البيانات و سنتطرق إليها في مايلي :

أولا :مجالات الدراسة و أدوات جمع البيانات

1. **مجالات الدراسة:**

بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 17 مارس 2019 واستمرت إلى مدى 17 يوم حيث تم من خلالها جمع القدر الكافي من البيانات و المعلومات الضرورية التي تبنى عليها الدراسة وكذلك إعداد نموذج للاستبيان و ضبطه وتحكيمه من طرف الأساتذة و بعض العمال بالبنك ثم توزيعه على أفراد عينة الدراسة وبعدما تم استرجاع الاستبيان انتقلنا إلى مرحلة تحليل النتائج .

أ .طريقة جمع البيانات :

تم الاعتماد على نوعين من البيانات :

- **البيانات الأولية:** من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع الاستبيان لتجميع المعلومات الميدانية اللازمة لموضوع البحث ، ومن تم تفريغها و تحليلها في البرنامج الإحصائي spss وإست خدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .
- البيانات الثانوية تمت مراجعة المذكرات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

2. **أدوات جمع البيانات :**

يعتبر الاستبيان من بين أهم الأدوات المستعملة في الدراسة باعتباره وسيلة للكشف عن آراء العمال و المعرفة السابقة لهم وجمع المعلومات بغرض تحليلها و الوصول إلى نتائج حيث وجه الاستبيان للإطارات فقط ،زيادة على ذلك قمنا ببعض المقابلات مع رؤساء الأقسام و الإطارات على مستوى البنك بغية الاستفسار عن مدى معرفة تحسين الأداء و حقيقة تطبيقه في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت وكذلك قمنا بتحضير ملخص يعرف بالدراسة المراد إنجازها و مختلف متغيرات و عناصر الدراسة.

ثانيا : مجتمع ،عينة الدراسة وحدود الدراسة

1 .**مجتمع الدراسة:** يشتمل مجتمع دراستنا على جميع إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت

و المقدر ب 40 إطارا عاملا لسنة 2022 .

2. **عينة الدراسة** :تم اختيار العينة المقصودة حيث وزعت الاستمارات على كافة إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت و بلغ عددها 35 و كان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة ب 30 يعني أن عينة الدراسة وفق التوزيع الطبيعي أي أنها مناسبة للدراسة .

3. **حدود الدراسة :**

- الحدود المكانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت .
- الحدود الزمنية امتدت فترة التربص من 17 مارس 2022 إلى 02 أفريل 2022.

4. **متغيرات الدراسة :**

- المتغير المستقل: الرقابة الداخلية
- المتغير التابع: الحد من المخاطر البنكية

المطلب الثاني : دراسة بيانات الاستبيان و ثباته

الفرع الأول : بيانات الاستبيان

قمنا بجمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استبيان (أنظر الملحق) تكون من المعلومات الشخصية و 22سؤال مغلق شمل الاستبيان على محورين وهدا لغرض الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة و الإجابة على الفرضيات المطروحة وكانت محاور الدراسة على النحو التالي :

- المحور الأول الرقابة الداخلية
- المحور الثاني الحد من المخاطر البنكية

وقد تم استخدام مقياس ليكارت(Likert) الخماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء نظرا لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يترجم خمسة احتمالات للإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال الاستبيان و المتمثلة في (غير موافق بشدة ،غير موافق، محايد ،موافق بشدة) و على المجيب على الأسئلة وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة التي يختارها ،حيث أن الاختيار غير موافق بشدة يعني درجة (1) غير موافق درجتان(2) محايد (3) ثلاثة درجات موافق أربعة درجات (4) و أخيرا موافق بشدة خمسة درجات (5) .

الجدول رقم (02–01) :درجات سلم ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر : محمد خير أبو زيد، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجة (أس بي أس أس) ،دار الصفاء ،الأردن، 2005 ،ص 22.

الفرع الثاني: صدق الاستبيان

أولا : الصدق الظاهري

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين (أنظر الملحق)، بغية التأكد من مدى تطابقه مع موضوع الدراسة ،حيث تم الاستفادة من ملاحظاتهم و توجيهاتهم فيمل يخص كل من شكل ،محتوى و مدى تناسق عبارات الاستبيان و ترابط محاوره والتي أخذت بعين الاعتبار في إطار تصحيحي يتماشى و ما تم الإشارة ،بالإضافة إلى عرضه على عينة من إطارات بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع عين تموشنت من أجل التأكد من محتوى الاستبيان ووضوح عباراته .

ثانيا :صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سيبرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 0.05 %.

1 . **الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول "الرقابة الداخلية "**

الجدول رقم (02-02) :معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول

العبارة	معامل Spearman	القيمة الإحتمالية sig
01	0.633	0.000
02	0.0444	0.014
03	0.627	0.000
04	0.356	0.054
05	0.623	0.000
06	0.765	0.000
07	0.743	0.000
08	0.591	0.001
09	0.856	0.000
10	0.856	0 .000
11	0.583	0.001
12	0.565	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم معاملات الارتباط العبارات للمحور الأول الرقابة الداخلية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 و 0.05 ماعدا العبارة 4 وهدا ما يعد مؤشرا على صدق الاتساق الداخلي لأغلب عبارات المحور الأول الرقابة الداخلية مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه

2 . الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني "الحد من المخاطر البنكية "

الجدول رقم (02-03) :معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني

العبارة	معامل Spearman	القيمة الإحتمالية Sig
13	0.400	0.028
14	0.251	0.181
15	0.749	0.000
16	0.450	0.013
17	0.589	0.001
18	0 .316	0.089
19	0.537	0.002
20	0.495	0.005
21	0.516	0.004
22	0.446	0.013

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss . مستوى دلالة 0.01

يتضح من خلال هذا الجدول أعلاه أن معظم معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني الحد من المخاطر البنكية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.01 و0.05 ماعدا كل العبارات14و18وهدا دليل على صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني بنسبة كبيرة مما يعكس درجة الصدق لما وضع لقياسه

الفرع الثالث :ثبات الاستبيان

من خلال تطبيق برنامج spss تم إجراء اختبار الثبات لإجابات العينة المدروسة و تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (02-04): ثبات الاستبيان

البيان	عدد العبارات	قيمة معامل alpha cronbach
جميع محاور الاستبيان	**22**	**89.4%**

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات spss .

نموذج الدراسة :

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين متغير مستقل و هو الرقابة الداخلية و متغير تابع والدي هو الحد من مخاطر البنكية و يمكن تمثيل نموذج الدراسة بالمعادلة التالية :

$$(y) = f(x)$$

حيث أن الحد من المخاطر البنكية (y) : متغير تابع

الرقابة الداخلية (x) : متغير مستقل

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الاستبيان من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss و اختبار الفرضيات بغية عرض نتائج الدراسة و الخروج في الأخير بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي يستفيد منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تموشنت.

الفرع الأول : دراسة و تحليل الاستبيان

1 . المعلومات الشخصية والتي تبينها في الجداول و الأشكال التالية

أولا :توزيع أفراد العينة حسب "الجنس" :

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي :

الجدول رقم (02-05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	9	30%
أنثى	21	70%
المجموع	30	100%

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

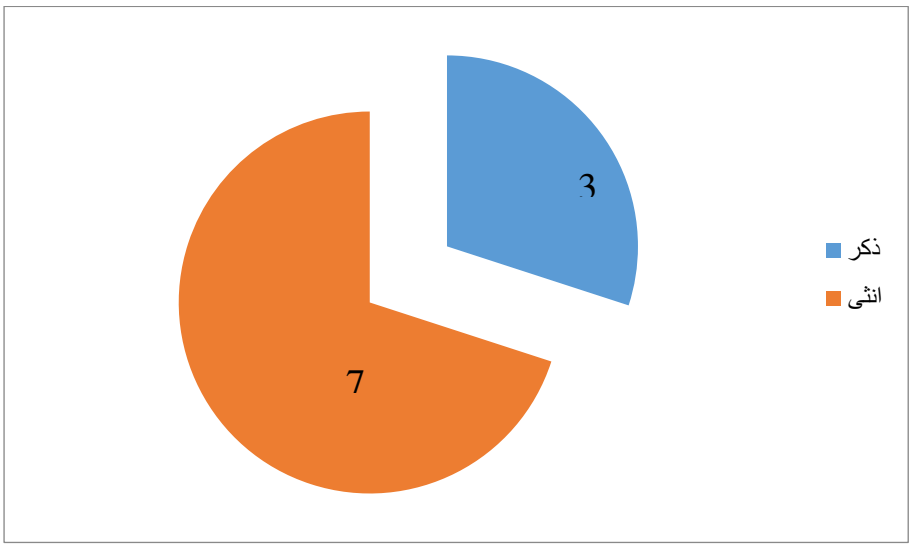

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

بالنسبة لنوع الجنس: نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أن نسبة الذكور تمثل 30 % في حين أن نسبة الإناث تمثل 70 % و بالتالي فإن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور بمعدل 40 % .

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب السن

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي:

الجدول رقم (02–06): توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
30–20	4	13.3%
40–31	13	43.3%
50–41	12	40%
50 فما فوق	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02–04): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

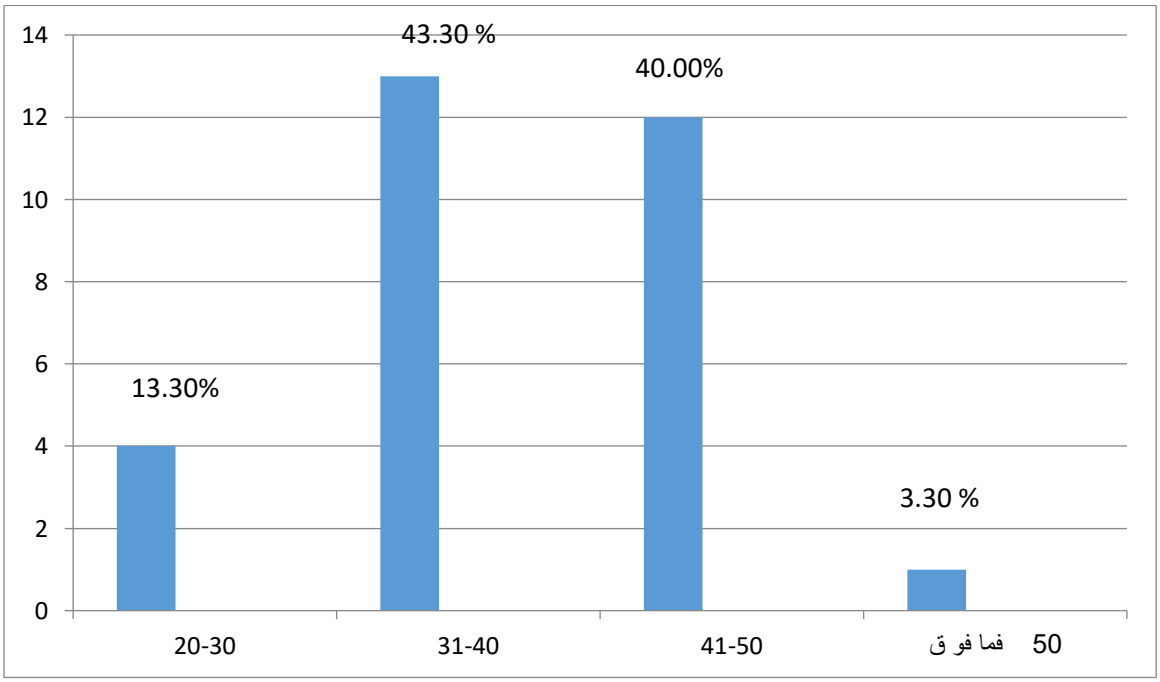

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

بالنسبة للسن: نجد من خلال الجدول بأن الفئة الأعمار من 31–40 سنة تمثل أعلى نسبة و بمعدل 43 .3% تليها فئة الأعمار من 41–50 سنة و التي تمثل نسبة 40% ثم الفئة من 20–30

سنة بنسبة 13.3% و أخيرا الفئة العمرية التي تفوق 50% نلاحظ من خلال المعطيات أن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على الفئات العمرية الكبيرة و هذا لغرض الاستفادة من خبرتهم وأن طبيعة عمل البنك تتطلب الحذر و السلامة في الأداء.

الفرع الثالث: :توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي:

الجدول رقم (02-07): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	0	0%
ليسانس	21	70%
ماستر	7	23.3%
ماجستر	0	0%
دكتوراه	0	0%
شهادة أخرى	2	6.7%
المجموع	30	100%

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

و يمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (02-05) : توزيع العينة حسب المستوى العلمي

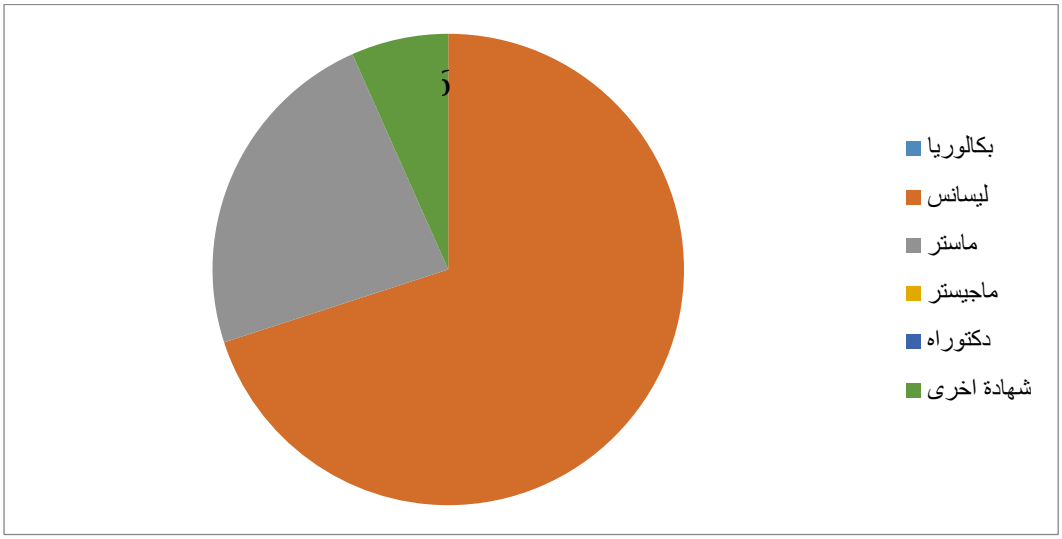

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss

بالنسبة للمستوى العلمي نلاحظ بأن العمال الحاصلين غلى شهادة ليسانس يحتلون النسبة العليا المقدرة ب 70% تليها نسبة الحاصلين على ماستر و المقدرة ب 23.3% ثم شهادة أخرى .6.7%و أخيرا بكالوريا و ماجيستر و دكتوراه بنسبة 0% وهدا يدل على أن البنك يقوم بتوظيف و بنسبة عالية خريجي الجامعات و ذوي الكفاءات العلمية .

الفرع الرابع: توزيع العينة حسب التخصص العلمي

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي .

الجدول رقم (02-08) :توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة الأعمال	4	13.3%
محاسبة	6	20%
إقتصاد	14	46.6%
تخصصات أخرى	6	20%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-06) :توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

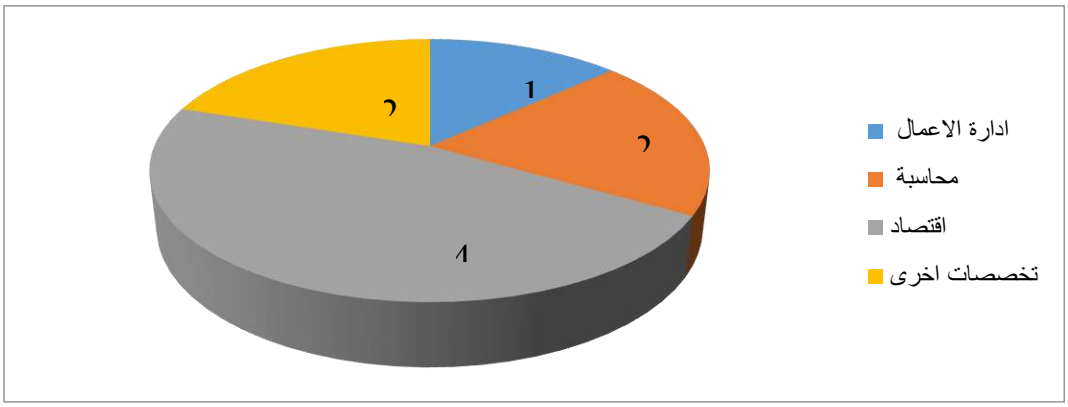

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss

بالنسبة التخصص العلمي نلاحظ من خلال الجدول بأن أعلى نسبة التخصص احتلها إقتصاد بنسبة 46.7% ثم تليها المحاسبة و تخصصات الأخرى التي تحتل نفس النسبة و المقدرة ب 20% و في الأخير أقل نسبة احتلها إدارة أعمال بنسبة 13.3%.

الفرع الخامس :توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي :

الجدول رقم (02-09): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	1	3.3%
05-10 سنوات	7	23.3%
11-15 سنة	13	43.3%
أكثر من 15 سنة	9	30%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-07) :توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

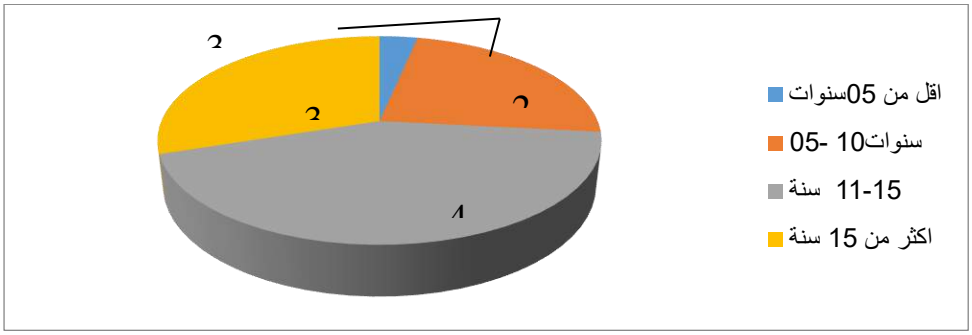

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على محرجات برنامج spss.

بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي :نلاحظ من خلال الجدول بأن أعلى فئة تتراوح بين 11-15 سنة بنسبة 43.3% ثم تليها الفئة ذات سنوات الخبرة أكثر من15 سنة بنسبة مقدرة ب 30% ثم يليها فئة بين 10- 05سنوات 23.3% وتحتل في الأخير فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 3.3%.

سادسا :العينة حسب "الموقع الوظيفي "

الذي يتم توضيحه من خلال الجدول و الشكل التمثيلي التالي :

الجدول رقم (02-10) :توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
عضو مجلس الإدارة	0	0%
مدير تنفيذي	2	6.7%
مدقق	3	10%
موظف	25	83.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-08) :توزيع أفراد العينة حسب الموقع الوظيفي

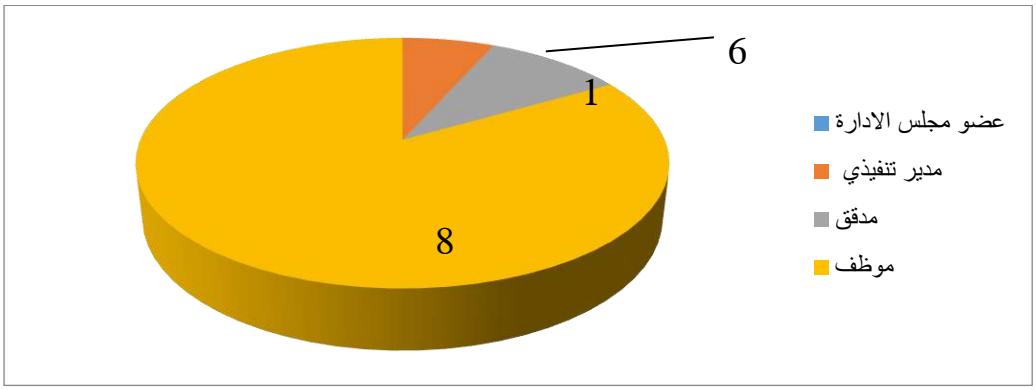

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

بالنسبة التخصص العلمي نلاحظ من خلال الجدول بأن أعلى نسبة موقع وظيفي احتلها موظفون بنسبة 83.3% تم يليها مدقق بنسبة 10% ثم مدير تنفيذي بنسبة 6.7% و في الأخير انعدام نسبة عضو مجلس الإدارة.

عرض وتحليل نتائج الاستبيان :

تظهر الجداول بالأسفل كل من توزيع التكراري ، الانحراف المعياري الوسط الحسابي و درجة الاستجابة للمحورين كل لوحده التي تم التوصل إليها من خلال المدى و هو عبارة عن الفرق بين القيمة الأكبر والأصغر المعطاة لخيارات مقياس الاستمارة و باعتبار أننا اعتمدنا على مقياس لكارت الخماسي و الذي يحتوي على خمسة درجات من 1-5 فقيمة المدى هي (5-1=4) و التي يتم قسمتها على خلايا المقياس (5/4=0.8) بحيث تضاف هده القيمة للقيم المعطاة لكل خيار وبالتالي كلما كان الوسط الحسابي محصور في المجال (1-1.80) فهذا يدل على أن درجة الاستجابة منخفضة جدا أما إذا كان محصور في المجال (1.80-2.60) فنقول أن درجة الاستجابة منخفضة يليه المجال (2.60-3.40) درجة الاستجابة تكون متوسطة ثم المجال (3.40-4.20) الذي تكون فيه درجة الاستجابة مرتفعة أما بالنسبة للمجال (4.20-5) فإن درجة الاستجابة فيه تعتبر مرتفعة جدا و أن المتوسط المعياري يساوي (3) .

يوضح الجدول التالي توزيع الدرجات حسب سلم ليكرت الخماسي

الجدول رقم (02-11) توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكرت

1.80-1	2.90-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر : سلم ليكارت الخماسي .

- إذا كانت متوسطات الإجابة أقل من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلي رفض محتوى العبارة .
- إذا كانت متوسطات الإجابة أكثر من 3: يعني أن ميل المستجوبين إلى قبول محتوى العبارة.

المحور الأول: الرقابة الداخلية

الجدول رقم (02–12): تحليل عبارات المحور الأول (الرقابة الداخلية)

رقم العبارة	غير مموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الإستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	2	2	4	19	3	3.63	0.999	3	مرتفعة
	6 .7%	6.7%	13.3%	63.3%	10%				
2	2	0	0	25	3	3.90	0.845	1	مرتفعة
	6.7%	0%	0%	83 .3 %	10%				

3	1	4	2	23	0	3.57	0.858	4	مرتفعة
	3.3%	13.3%	6.7%	76.6%	0%				
4	1	1	12	16	0	3.43	0.728	6	مرتفعة
	3.3%	3 .3%	40%	53.3%	0%				
5	3	0	6	20	1	3.53	0.973	5	مرتفعة
	10%	0%	20%	66.7%	3.3%				
6	3	0	10	16	1	3.40	0.968	7	مرتفعة
	10%	0%	33.3%	53.3%	3.3%				
7	1	2	9	16	2	3.53	0.860	5	مرتفعة
	3.3%	6.7%	30%	53.3%	6.7%				
8	2	3	12	13	0	3.20	0.887	11	متوسطة
	6.7%	10%	40%	43.3%	0%				

9	2	3	12	12	1	3.23	0.935	10	متوسطة
	6.7%	10%	40%	40%	3/3%				
10	1	5	12	10	2	3.30	0.952	9	متوسطة
	3.3%	16.7%	40%	33.3%	6/7%				
11	1	4	16	9	0	3.33	0.844	8	متوسطة
	3.3%	13.3%	53.3%	30%	0%				
12	0	1	17	7	5	3.87	0.730	2	مرتفعة
	0%	3.3%	56.7%	23.3%	1.67 %				
مجموع عبارات المحور الأول						3.49	0.636	/	مرتفعة

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.49 بأهمية نسبية مرتفعة و بانحراف معياري قدر ب 0.636 وجاءت النتائج كالتالي :

بالنسبة للعبارات من: 01إلى 07 فهي تمثل أهمية الرقابة الداخلية وبعد تحليل نتائج استجابات أفراد العينة تبين أن قيم المتوسط الحسابي لهدا العبارات تراوحت قيمها ما بين: 3.40 و3.90بأهمية نسبية مرتفعة، و بانحراف معياري مابين 0.728 و0.999، أما العبارات من 08إلى غاية 12فتحصلت على درجات استجابة من المتوسط إلي غاية المرتفعة و هذا يدل على أن استجابات أفراد العينة لمحور الرقابة الداخلية في البنك تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة على الرقابة الداخلية فالإدارة تقوم بإدراج الرقابة الداخلية في العمل البنكي .

المحور الثاني: الحد من المخاطر البنكية

الجدول رقم (02–13) :تحليل عبارات المحور الثاني الحد من المخاطر البنكية

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الإستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
13	0	2	4	22	2	3.80	0.664	4	منخفضة
	0%	6.7%	13.3 %	73.3 %	6.7%				
14	0	1	8	20	1	3.70	0.596	5	مرتفعة
	0%	3.3%	26.7 %	66.7 %	3.3%				

15	0	4	9	16	1	3.47	0.776	8	مرتفعة
	0%	13.3 %	30.3 %	53.3 %	3.3%				
16	0	4	9	16	1	3.37	0.556	9	متوسطة
	0%	13.3 %	30.3 %	53.3 %	3.3%				
17	0	1	17	12	0	3.57	0.747	6	مرتفعة
	0%	3.3%	56.7 %	40.0 %	0%				
18	1	0	11	18	0	3.53	0.681	7	مرتفعة
	3.3%	0%	36.7 %	60%	0%				
19	1	1	4	24	0	3.70	0.702	5	مرتفعة
	3 .3 %	3.3%	13.3 %	80%	0%				
20	0	1	1	23	5	4.07	0.583	1	مرتفعة
	0%	3.3%	3.3%	76 .7 %	16.7 %				
21	0	1	5	21	3	3.87	0.629	2	مرتفعة
	0%	3.3%	16.7 %	70.0 %	10.0 %				

22	0	1	5	22	2	3.83	0.592	3	مرتفعة
	0%	3.3%	16.7 %	73.3 %	6.7%				
مجموع عبارات المحور الثاني						3.69	0.348		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي قد بلغ 3.69 بأهمية نسبية مرتفعة، و بانحراف معياري قدر ب 0.348 ،وجاءت النتائج كالتالي :

وقد كانت نتائج استجابات أفراد العينة كلها مرتفعة ما عدى العبارة 16 متوسطة تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للعبارات 13 ،14 ،15،17 ،18 ، 20 ،21 ،20 لعينة الأفراد مرتفعة مابين 3.37 و 4.07، و بانحراف معياري مابين 0.556 و 0.774 وهذا يدل على أن استجابات أفراد العينة لبعد التقييم الإداري و المالي للبنك تميل إلى قبول محتوى العبارات الدالة .

المطلب الرابع : اختيار الفرضيات الإحصائية

1 .دراسة التوزيع :

من خلال العينة (N30= –< 30) إذن يمكن اعتبار أن التوزيع المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي و منه يمكن إجراء الاختبارات التالية :

- اختبار الفرضية :

لمعرفة أثر الرقابة الداخلية على الحد من مخاطر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت تم اختيار الفرضية التالية من خلال قبول أو رفض إحدى الفرضيتين المساعدتين الآتيتين :

HO :لا يوجد أثر دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الحد من مخاطر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

H1: يوجد أثر دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الحد من مخاطر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت عند مستوى معنوية α =0.5.

للإجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الإنحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير

$$Y = a\ 0 + a\ 1\ X\ 1 + U$$

حيث :

Y : المتغير التابع (حد من المخاطر البنكية)

X1 : المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)

A0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

a1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل .

U :الخطأ العشوائي .

الجدول رقم (02–14) :نتائج معامل الارتباط و اختبار فيشر للمعنوية الكلية لنموذج الانحدار للفرضية

قيمة الإرتباط	معامل التحديد R^2	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
0.463^2	0.190	بين المجموعات	0.670	0.670	1	6.562	[b] 0.016
0.463	0.190	داخل المجموعات	2.857	0.102	28		
		المجموع	3.527		29		

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط و التي تقيس درجة الارتباط بين المتغير التابع للحد من مخاطر البنك و المتغير المستقل الرقابة الداخلية تشير R إلى ضعف الارتباط بين المتغيرين والتي تساوي 46.3% وهي درجة ارتباط منخفضة كما أن معامل التحديد R^2 تشير إلى أن المتغير المستقل الرقابة الداخلية يفسر 19% من التباين الحاصل في المتغير التابع للحد من المخاطر البنكية .

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أن مستوى الدلالة 0.016^b Sig أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك دلالة معنوية كلية للنموذج .

الجدول رقم (02-15): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الرقابة الداخلية للحد من مخاطر البنك

المتغير التابع	النموذج	معاملات المعادلة	معامل	قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة
الحد من مخاطر البنك	الجزء الثابت	2.856		8.638	0.000
	الرقابة الداخلية	0.239	0.436	2.562	0.016

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه أن نتائج نموذج الانحدار إيجابية من خلال معاملات المعادلة و الذي يعني وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين الرقابة الداخلية و الحد من مخاطر البنك حيث بلغ معامل الانحدار للرقابة الداخلية 0.239 الذي يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل الرقابة الداخلية بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 0.239 من المتغير التابع لحد من مخاطر البنك .

كانت قيمة t المحسوبة تساوي 2.562 وهي أكبر من t الجدولة 1.96 و كما بلغت القيمة الاحتمالية Sig 0.016 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 مما يدل على أن الحد من مخاطر البنك هو متغير مفسر للرقابة الداخلية و بالتالي نقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية للحد من مخاطر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 و قبول الفرضية البديلة H1و المتمثلة فيما يلي :

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الحد من مخاطر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعين تموشنت عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

و المعادلة التالية توضح العلاقة بين حد من مخاطر البنك و الرقابة الداخلية :

$$Y = 2.856 + 0.239\ X1$$

خلاصة :

بعد إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية وأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كعينة للدراسة، وبعد تحليل و مناقشة لهذه الدراسة تم توصل إلى النتائج المتحصل عليها من طرف المستجوبين عن طريق أداة الدراسة ، (الاستبيان) حيث أكدت الدراسة أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية يساهم في الحد من مخاطر البنكية .

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه ،اتضح أن النشاط البنكي برز كعامل فعال في الحياة الاقتصادية مما جعله يهتم بالمخاطر التي تهدد بقاءه من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية و يساهم في مواجهة المخاطر التغلب عليها .

إن نجاح عمل و نشاط البنوك في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية و نجاعة نظام الرقابة الداخلية ،

ومدى احترامه لمبادئ تصميم النظام و مراعاة العناصر التي تعيقه ، و نظرا لتعدد المخاطر و تزايدها، أصبح نظام الرقابة الداخلية و البنوك عنصران متلازمان و متكاملان.

ومن خلال دراستنا التطبيقية توصلت إلى النتائج و الاقتراحات التالية:

أولا: النتائج

- **الفرضية الأولى:** تحترم البنوك مبادئ تصميم نظام الرقابة الداخلية .
- **الفرضية الثانية:** يسمح تطبيق نظام الرقابة الداخلية فعال بتحقيق أهداف البنوك التجارية .
- **الفرضية الثالثة:** يقوم البنك بمواجهة المخاطر التي تمس بسلامة و استقراره عند إتباعه خطوات الحد من المخاطر .
- **الفرضية الرابعة:** يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في مواجهة المخاطر البنكية و ذلك باتخاذ إجراءات للكشف المبكر عن الأخطار التي تهدد البنك و تجنبها و بالتالي تصحيح الانحرافات .

ثانيا : صعوبات الدراسة

من بين العوائق التي واجهتني أثناء هذه الدراسة ما يلي:

1. صعوبة الحصول على موافقة البنك التجاري لدراسة الحالة .
2. تراخي عمال البنك التجاري محل الدراسة على ملئ استمارات الاستبيان .

ثالثا : التوصيات

1. ضرورة اعتماد البنوك لنظام رقابة داخلية ليساعدها في ممارسة أنشطتها و خدماتها .

2. أن يكون تصميم نظام الرقابة الداخلية يراعي مبادئ التصميم وان نؤخذ بعين الاعتبار المكونات و المقومات و الاستناد عليها .

3. الاعتماد على عملية إدارة المخاطر التي تقوم بالتعرف على الأخطار و تقييمها و مراقبتها ووضع الإجراءات اللازمة لمواجهتها .

4. توعية الموظفين بنظام الرقابة الداخلية و تعريفهم بأهميته في المساهمة في مواجهة المخاطر البنكية .

5. ضرورة وجود تكامل بين أهداف البنك و أهداف نظام الرقابة الداخلية المصمم حتى نضمن التحقيق الفعال لأهداف البنك .

ومن خلال بحثنا هذا و الدراسة الميدانية ، يتضح لنا أن نظام الرقابة الداخلية لها دور كبير و فعال في مساعدة البنوك على مواجهة المخاطر .

وفي الأخير نرجو أننا وفقنا ولو بالقدر القليل على إزالة الغموض و الإجابة على الإشكالية المطروحة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

- سمير احمد ،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية ،دار الميسرة لطباعة و النشر، 2009 .
- احمد محمد غنيم ، إدارة البنوك ، إدارة البنوك التقليدية الماضي و الالكترونية المستقبل ،دار النشر المكتبة العصرية ،2009 .
- حامد طلبة محمد ابوهيبة ،أصول المرجعة ، دار رمزم ناشرون و موزعون ، الأردن ،الطبعة الأولى،2011 .
- خلف عبد الله الوارد ، التدقيق الداخلي ،دار الورق و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2006 .
- الدسوقي حامد أبوريت ، إدارة البنوك ، مركز جامعة القاهرة ،1994 .
- سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، 2008 .
- سامر حلبة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة الطبعة الثانية .
- شاكر القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008 .
- صحن محمد عبد الفتاح و فتحي رزق السوافيري ،الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعة ،2004 .
- علاء نعيم عبد القادر ، وآخرون مفاهيم حديثة في إدارة البنوك ،دار البداية للنشر ، 2009 .
- محمد تهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة

التطبيقية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2006 .

- محمد سمير احمد ،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسيرة لطباعة و النشر، عمان ، 2009 .
- محمد وتينتا ، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2008 .

2- المقالات في المجلات العلمية :

- ادم البشير مبارك ،نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي و المحاسب في مؤسسات التعليم العالي وفق مجلة العلوم الإدارية العدد 2 ، جامعة افريفيا ،2012 .
- بلعجوز حسين ،مدى استخدام الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، عدد 18 ،الجزائر ، 2017 .
- حازم احمد فروانة ، الرقابة الداخلية في البنوك دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة و البنك الإسلامي الفلسطيني ،جامعة ايليزي للبحوث و الدراسات العدد 2 ، 2017.
- عامر الحاج دحو ، تقدير مخاطر الرقابة الداخلية كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية مجلة الحقيقية ، العدد 42 ، 2017.
- محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية ، مجلة الباحث ،العدد 3 جامعة ورقلة ،الجزائر ، 2004
- نور محمد ثابت كاظم ، تقييم فعالية إدارة الإئتمان المصرفي في إطار مفاهمي ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية ،المجلد 05 العدد 10،2010.
- يدوي سامية و سحنون مصطفى ،مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء الشركة ،مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد الثالث ،العدد الأول ،مارس 2019 ،تيسمسيلت الجزائر ، 03-2019-15.

الرسائل و الأطروحات:

أ- أطروحات الدكتوراه :

- نادية سعودي ،مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية،دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية أطروحة دكتورة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،فرع بنوك مالية و محاسبية ،الجزائر،2017.
- شكرون مريم ،نظام الرقابة الداخلية و المراجعة الداخلية في الإدارة،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2013-2014.
- منى يحي شريف،رقابة التسير على البنوك ،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،الجزائر 2017.

ب _ مذكرات ماجستر :

- أبو بكر ،عصمت عباس عبد النور ،دور النظام الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصاريف السودانية،رسالة ماجيستر ،منشورة الخرطوم،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،2010.
- احمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل معايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية ،شهادة ماجيستر ،تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر،2008/2007.
- احمد محمد مخلوق،المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير،تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر ،2006.
- بن مدني صديقه،انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على اداء البنوك التجارية في الجزائر ،شهادة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير ،فرع العلوم التجارية في الجزائر،2016.
- بوطورة فضيلة ،دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير و العلوم التجارية ،فرع استراتيجية السوق في ظل الاقتصاد التنافسي ،مسيلة 2006.
- دراسة كرومي آسيا ،تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية ،رسالة الماجيستر 2014/2015.
- السعيد ميادة أبو بكر قسم الله،دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي و محاسبة مؤسسة التعليم العالي،بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في المحاسبة و التمويل ،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا 2008.

- محمد سمير دهيرب ،تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة كوصو ،إعتماد نموذج التقييم للمخاطر الرقابية ومدة إمكانية تطبيقية في الخدمة و الإنتاجية العاملة في القطاع ،مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الإدارية ،ع6 جامعة واسط،العراق.
- نريمان زيدي ،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية|،مذكرة ماجستر لعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

Dorriath .B.controle de gestion du monde , paris France 1999-

- Page and spiree ,risk management the reinvenion of intrenal and the chanpin groheinternaladir .sans année .

-Rachid al karim , anevaguation of the the financial performance of pinate commercial banks in banghadech :rachid anahyse sans année

Janathand murali ,poly technic virginia , 1996 -

-PhD theis in philosophy :Janbut School of Accounting , University of Waterco ,Canada ,2014entitled AN understanding of the Differences between internal and External anditoy in obtaining and assessing information about internal contrôle we knesses .

-Etude D'Azzouz Amani :Evaluation of the financial performance of commercial banlasdureing the period 2008-2013

-Mayada abu bakr Département de Dieu : I am looking for a comphementary to the master's degree in accounting and finance Sudan University of science and tecgnology College of Graduate Studies 2008titled Role of internal control improving efficiency of commerial banks performance

-PhD theisis in philosophy : Janbut School of Accounting , University of Waterco , Canada 2014 entitled An understanding of the Differences brtween

interal and external anditoy in obtaining and assessing information about interenal control we knesses .

-Etude d'adam Al – bashir Mubarek The study of the role of the internal contrôl system in improving the financial performance and the accountant in the institutions of higher education according to the Journal of Administrative Sciences No .2 University of Africa2012 .

-L'etude de Thanksgiving Maryam ph .Dfaculté économiques,commerciales et de gestion ,Université d'Abou Bakr belqayd Tlemcen ,Le role de laudit l'interne dans le pilotage et la perfermonce du systéme de contrôle interne.2013-2014.

-Etude de Samia et Sahnoun Mustafa Shuaa Journal of Economic Studies Volume III : Premier numéro ,mars 2019 Université de Rishiri , Tissemselt ,Algerie 15-03-2019intitulé : Contribution de landit interne dans l'amélioration de la performance de l' entreprise Etude de cas l'entreprise laitrie tell setif.

- -Etude Mona Yahya Sharif Thése de doctorat , Université de Constantine Algerie 2017, intitulée le contrôle de gestion bancaire.

مواقع الانترنيت:

WWW.badr-bank .dz

الملاحق

الجمهـــوريـــــــــة الجـــزائريـــة الديمقراطـيـــــــــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــــث العلمـــي

جامعة بلحاج بوشعيب لولايـة عـين تمـوشنت

معهد العلـــــوم الاقتصـــــادية التجارية وعلـــوم التسييـــر

دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية

استمارة استبيان :

السادة موظفي البنك ،السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته ..

تحية طيبة ،و بعد

أنا الطالبة أقوم بإجراء دراسة ميدانية تهدف دراسة ميدانية تهدف إلي قياس "مساهمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر البنكية " و ذلك في طور الإعداد لشهادة الماستر تخصص اقتصاد بنكي و نقدي

وعليه فإننا نرجو منكم التكرم بمساعدتي و الإجابة على الأسئلة المطروحة و الفقرات المطروحة من خلال التعبير من رأيكم بوضع علامة (X) .

كما أعلمكم أن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي فقط وان كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا مني فائق التحية و الاحترام

من إعداد الطالبة:

بن اشنهو اكرام

تحت إشراف الدكتور :

" جديدن لحسن"

السنة الجامعية : 2022/2021

الجزء الأول : البيانات الشخصية

الجنس(1)

ذكر ☐

انثى ☐

العمر (2)

20 -30سنة ☐

31 -40سنة ☐

41 -50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

(3) الدرجة العلمية

بكالوريا ☐

ماجستير ☐

ليسانس ☐

ماستر شهادة ☐ أخرى ....

(4) التخصص العلمي

إدارة الأعمال ☐

تخصصات أخرى ☐

اقتصاد ☐

(5) عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي

اقل من خمس سنوات ☐

11-15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

(6) الموقع الوظيفي

عضو مجلس إدارة ☐

مدقق ☐

الجزء الثاني : محاور الدراسة .

المحور الأول : الرقابة الداخلية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يوجد نظام التحكيم للرقابة الداخلية لدى البنك					
02	تساهم الرقابة الداخلية في تحسين مبادئ البنك					
03	يقوم المدقق بتنفيذ نظام الرقابة الداخلية بصفة دورية					
04	يتعاون مجلس إدارة مع مسؤولين البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية					
05	لدى رئيس قسم الرقابة الداخلية له الصلاحيات للقيام بعمله على أكمل وجه					
06	أهداف و مهام الرقابة الداخلية واضحة					
07	يهتم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك بوجود خريطة تنظيمية					
08	يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك تقارير دورية بشان قياس كفاءة الموظفين					
09	تطوير الأداء البنك من خلال استجابة نظام الرقابة الداخلية المطبق					
10	يقلل نظام الرقابة الداخلية من خلال التوسيع غير سليم في منح القروض					
11	تؤدي الرقابة الداخلية إلى زيادة ربحية و إتباع سياسات محاسبية لتحسينها					
12	**يقلل** الرقابة الداخلية إلى حدكبير على حالات الاختلاس و التزوير و الجرائم الالكترونية					

المحور الأول : الحد من المخاطر البنكية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13	يتم معالجة ملفات القروض وفق تقنيات حديثة					
14	تخضع دراسة ملفات القروض إلى الرقابة الداخلية					
15	يساعد على توفير البيانات و المعلومات في تحسين معالجة ملفات القروض					
16	يحتوي تقارير المراقب على مقترحات لأجل الرفع من المردودية					
17	يتم متابعة الملفات المتنازع عنها للحد من المخاطر البنوك					
18	تعمل الرقابة الداخلية على تصحيح الانحرافات التي تحدث في البنك					
19	تؤدي الرقابة الداخلية إلى تقليل من القروض المعتبرة					
20	يعتبر مؤشر الحد من الخطر احد الوسائل الرقابية المباشرة					
21	توفر الضوابط الرقابة الداخلية في البنوك التجارية إلي تحقيق أهدافها					
22	نماذج مستخدمة في الحد من المخاطر البنكية					

الفهرس

الفهرس:

مقدمة 3

الفصل الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية –دراسة نظرية–

تمهيد: 2

المبحث الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية 3

المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية: 3

الفرع الأول : تعريف الرقابة الداخلية و أهدافها.....3

الفرع الثاني: مبادئ تطبيق نظام الرقابة الداخلية : 7

الفرع الثالث : وسائل الرقابة الداخلية و أنواعها.....9

الفرع الرابع: مكونات و مقومات الرقابة الداخلية :.....12

المطلب الثاني: مدخل إلى المخاطر البنكية 17

الفرع الأول :ماهية الخطر البنكي : 17

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية 19

الفرع الثالث: خطوات الحد من المخاطر البنكية.....27

الفرع الرابع: تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.....29

المبحث الثاني : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر 30

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف البنوك التجارية 30

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية بالتركيز على المخاطر 30

الفرع الأول: مفهوم الرقابة بالتركيز على المخاطر.....31

الفرع الثاني: خطة الرقابة 31

المطلب الثالث : فاعلية نظام الرقابة الداخلية و القيود عليها 32

الفرع الأول: فاعلية نظام الرقابة الداخلية.....32

الفرع الثاني: القيود على فاعلية نظام الرقابة الداخلية 35

خلاصة :.....36

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين تموشنت–

تمهيد : **38**
المبحث لأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية **39**
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية *39*
الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)..... 39
الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية 40
المطلب الثاني :بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت *43*
الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة عين تموشنت 44
الفرع الثالث : وظائف و أهداف بدر عين تموشنت..... 44
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لبنك BADR – وكالة عين تموشنت **46**
المطلب الأول :الإجراءات المنهجية للدراسة *46*
أولا :مجالات الدراسة و أدوات جمع البيانات..... 46
ثانيا : مجتمع ،عينة الدراسة وحدود الدراسة..... 47
المطلب الثاني : دراسة بيانات الاستبيان و ثباته..... *48*
الفرع الأول : بيانات الاستبيان 48
الفرع الثالث :ثبات الاستبيان 51
المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة..... *52*
الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب السن 53
الفرع الثالث: :توزيع العينة حسب المستوى التعليمي..... 55
الفرع الخامس :توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي 58
المطلب الرابع : اختيار الفرضيات الإحصائية *66*
خلاصة :..... **70**
خاتمة عامة **71**
قائمة المصادر والمراجع **74**
الملاحق..... **80**
الفهرس **86**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور المهم للرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية ،حيث أن وجود نظام رقابة داخلية كفء و فعال من شأنه أن يحقق أداء جيد للبنك، ويعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية التي تواجهه و تمكنه من السيطرة عليها ،و تقليص حجم الخسائر المحتملة إلى أقل حد ممكن، وذلك من خلال إجراءات تنظيمية و إدارية و أخرى محاسبية وباستخدام الأدوات العلمية المنصوص عليها.

فالرقابة الداخلية هي بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العلم ،فوجوده وتطبيقه ضرورة حتمية ،لأنه يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة و يحمي الأصول من الاحتيال و السرقة والتعرض للمخاطر المصرفية Kكما تعتبر عملية تحديد و قياس و التحكم و متابعة المخاطر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك التجارية و تطورها.

ومن خلال دراستنا التي تمت على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين تموشنت خلصنا إلى أن عملية الرقابة الداخلية تتم وفق إجراءات و في جميع المستويات ،وذلك للحد من المخاطر المصرفية التي تعيق نشاط البنك و التي تنحصر في المخاطر التشغيلية و مخاطر السيولة ،بدرجة أقل من المخاطر الإئتمانية المقتصرة بدورها في مخاطر القروض.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الداخلية ،أنظمة الرقابة الداخلية، المخاطر المصرفية ،إدارة المخاطر، مقررات بازل، البنوك التجارية

Abstract:

This study aimed to find out find out the important role of internal contrôl in the activation of the banking risk management in commercial banks ,where the existence of an efficient and effective internal control system would acheive the good performance of the bank ,and enhance its ability to reduce the risks faced by banking refers to contrôl and redus the size of the potential losses to the least possible extent ,through regulatory procedures , administrative and accounting ,using scientific instruments

Internal oversight is the function should be carried out in all areas of operational activity , its presence and its application is an imperative necessity , because it would guarantee the achievement of the goals established and protects assets from fraud and theft , and risk exposure of banking , as well as the identification and measurement of risk control and follow –upof the major factors in the success of the evolution of commercial banks.

Through our study,which was at the level of regional complex exploitation of bank of agrigulture and rural Developement AIN TEMOUCHENT concluded that the internal control process are conducted in accordance with the procedures att all levels, in order to recude the banking risks that impede the activity of the bank ,which is confined to the operational risks liquidity risks , less credit risk and exclusive role in the risks of the loans.

Keywords: internal oversight ,internal oversight systems , banking risks ,risk management , the decisions of the basel Convention , the commercial banks.